

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي - الأغواط
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: مالية البنوك والتأمينات



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة "دراسة حالة بنك القرض الشعبي CPA"

الأستاذ المشرف:

- أ.د بن طيرش عطاء الله

من إعداد الطالبين / الطالبتين:

- حساني كوثر

- علاوة أشواق

لجنة المناقشة

رئيسا	أستاذ	أ.د. بوداود فاطمة
مقررا	أستاذ	أ.د. بن طيرش عطاء الله
ممتحنا	أستاذ محاضر - أ -	د. قرادي عبد القادر

رقم المحضر 01 بتاريخ 29 ماي 2025

السنة الجامعية 2025/2024

الإهداء:

من قال "أنا لها" نالها

وأنا اليوم، وقد نلت شرف التخرج، لا أراه إلا ثمرة تعب، ونعمة دعاء، وصدق محبة، وتوفيق الله أولاً، ثم أنتم

إلى أعظم النعم في حياتي

إلى من زين اسمي بأجمل الألقاب، من دعمني بلا حدود، ووهبني العلم والقوة بلا مقابل، من غرس في روحي مكارم الأخلاق، وسلحني بسلاح المعرفة، ليصنع مني إنساناً يفخر به

إلى فخري واعتزازي، سندي ومصدر قوتي، أبي الغالي

وإلى من جعل الله الجنة تحت قدميها، واحتضنتني قلباً قبل أن تضمّني يداً، كانت دعوتها نوري، وصبرها بلسم روحي، وضحكها قوتي، إلى من سهرت لأجل راحتي، وفرحت لفرحي ونجاحي،

إلى وهج أيامي ومصباح دربي، أُمي الحبيبة، روحي وملذي

إلى الجندي المجهول، واليد الخفية التي دفعتني دون أن تظهر، إلى الداعم الذي لطالما انتظر هذه اللحظة ليفتخر بي، إلى من أراه حياً خالداً في قلبي وإن غاب عني بجسده،

جدي الذي رحل وبقي في الدعاء والوجدان

إلى أختي العزيزة، رفيقة قلبي ومصدر سعادتي، كنت دائماً النور الذي يضيء طريقي، والسند الذي أستند عليه في كل لحظات حياتي

إلى إخوتي، أنتم النبض الذي خفف عني أعباء الطريق، والدعائم التي استندت إليها في كل لحظة ضعف، ضلعي الثابت، وصوتي وقت صمتي، ومصدر ابتسامتي في أيام التعب

إلى كل من وقف بجانبني بكلمة، بدعاء، بابتسامة، بنية طيبة، إلى من علّمني من أساتذتي الكرام، وإلى من رافقني من زملائي وزميلاتي، إلى كل لحظة صبر ودرس وتحديّ، إلى كل من رسم أثراً في هذه الرحلة

أهدي هذا الإنجاز إليكم جميعاً، وأرجو من الله أن يجعله حجة لي لا علي، وأن ينفعني بما علمت، ويعلمني ما أجهل

كوثر

ما سلكنَا البدايات الا بتسييره ,و ما بلغنا النهايات الا بتوقيفه , و ما حققنا الغايات الا بفضلہ

{ و آخر دعواہم ان الحمد لله رب العالمين }

اهدي تخرجني الى نفسي الطموحة التي لم تخذلني ابدا..

إلى النور الذي أضاء دربي و السراج الذي لا ينطفئ نوره بقلبي, إلى الكتف الذي أضع عليها أثقالِي واليد التي تربت على في كل حين, إلى عزيزي وحببي الذي أحبه بقدر هذا العالم وأكثر

ابي الغالي...

إلى ملاكي في الحياة, إلى معنى الحب، وإلى معنى الحنان والدفاء , إلى بسملة الحياة وسرّ الوجود, إلى من كان دعاؤها سرّ ناجحي, إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها.

أمي الحبيبة...

إلى ضلعي الثابت كنت دائماً مصدر فخر وسند لا يميل، ورفيق درب, شكراً لوجودك الدائم في حياتي، ولحبك ودعمك الصادق.

أخي العزيز...

إلى من شددت عضدي بهم فكانوا ينباع ارتوي منها

أخواتي العزيزات...

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات وتقاسمت معهم أروع الذكريات.

صديقاتي العزيزات...

اشواق

كلمة الشكر:

الشكر كل الشكر هلل عز وجل الذي أكرمنا بنعمة الدين والعلم والنعم الاخرى كما أتقدم بجزيل الشكر إلى من مد لنا يد المساعدة ولو بكلمة طيبة وبعد شكر هلا أتقدم بالامتنان والتقدير إلى أستاذي الذي أحترمه كثيرا الاستاذ المشرف بن طيرش عطا الله على قبوله الإشراف على هذا البحث وعلى ما قدمه من توجيهات ونصائح على مستوى المنهجية أو المضمون العلمي ونتقدم بالشكر إلى اللجنة المحترمة الاستاذ قرادي عبدالقادر و الاستاذة بوداود فاطمة الزهراء لقبولهم مناقشة مذكرتنا والحضور معنا في يومنا المميز هذا و نشكر كذلك أساتذتنا الكرام الذين أشرفوا علينا طوال مدة دراستنا تقبلوا من فائق التقدير والاحترام

وشكر خاص إلى أوليائنا على تربيئنا وتعلمينا والتضحية التي قدموها لنا راجين المولى عز وجل أن يرعاهم ويحفظهم

وكذا نشكر كل من بسط لنا يد العون من قريب أو بعيد

تقبلوا منا فائق الاحترام و التقدير

الملخص:

شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية التي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل الوطني، من خلال دعم المشاريع خارج قطاع المحروقات. وقد مكّنت هذه الإصلاحات من تعبئة موارد مالية معتبرة، غير أن استمرار بعض العراقيل، وعلى رأسها صعوبة الحصول على القروض المصرفية، حال دون تحقيق تطور فعلي في مجال الاستثمار، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وأمام هذا الوضع، أطلقت الدولة مجموعة من البرامج التنموية التي تُرجمت على أرض الواقع عبر هيئات متخصصة، مثل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، والتي تلعب دورًا في تمويل عدد من هذه المؤسسات.

وتُعد البنوك العمومية، وفي مقدمتها بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)، من أبرز الفاعلين في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تقديم قروض مصرفية تمكّنها من تجسيد مشاريعها الاستثمارية. ومن خلال دراسة مساهمة وكالة بكرة التابعة لبنك القرض الشعبي الجزائري في هذا المجال، يمكن القول إن النتائج المحققة تُعد مقبولة إلى حدّ ما، رغم التحديات التي تواجهها، وعلى رأسها تعثر بعض القروض وصعوبة تحصيلها.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، التمويل، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بنك القرض الشعبي الجزائري.

Abstract :

In recent years, Algeria has witnessed a series of economic reforms aimed at diversifying sources of national income by supporting projects outside the hydrocarbon sector. These reforms have enabled the mobilization of significant financial resources. However, the persistence of some obstacles, most notably the difficulty of obtaining bank loans, has prevented actual progress in the field of investment, especially for small and medium-sized enterprises.

In light of this situation, the state launched a series of development programs that have been implemented on the ground through specialized bodies, such as the National Agency for the Support and Employment of Youth, which plays a role in financing a number of these enterprises.

Public banks, most notably the Crédit Populaire d'Algérie (CPA), are among the most prominent players in supporting and financing small and medium-sized enterprises by providing bank loans that enable them to implement their investment projects. By examining the contribution of the Biskra Agency, affiliated with the Crédit Populaire d'Algérie (CPA), in this area, it can be said that the results achieved are somewhat acceptable, despite the challenges they face, most notably the default of some loans and the difficulty of collecting them.

Keywords: Commercial banks, financing, small and medium-sized enterprises, Algerian Popular Credit Bank.

III	الإهداء :
V	كلمة الشكر :
VI	الملخص :
VII	ABSTRACT :
VIII	فهرس المحتويات :
XI	قائمة الجداول :
XII	قائمة الاشكال البيانية :
أ	مقدمة :
1	الفصل الأول: الاطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويلها
1	تمهيد الفصل الاول :
2	المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....
2	المطلب الأول: عموميات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
2	الفرع الاول : التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....
3	الفرع الثاني : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
9	الفرع الثالث : تصنيفات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
10	المطلب الثاني :خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أهميتها و أهدافها
10	الفرع الاول : خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....
11	الفرع الثاني : التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....
12	الفرع الثالث : أهمية و أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
14	المبحث الثاني : واقع تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر
14	المطلب الأول: ماهية التمويل
14	الفرع الأول : تعريف التمويل
15	الفرع الثاني : وظائف التمويل
16	الفرع الثالث : مصادر التمويل
18	المطلب الثاني : هياكل و عوائق تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....
18	الفرع الأول : هياكل دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....
22	خلاصة الفصل الاول :

24	الفصل الثاني: اليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك التجارية
24	تمهيد الفصل الثاني :
25	المبحث الاول : دور البنوك التجارية في تمويل الاقتصاد
25	المطلب الاول : مفاهيم اساسية حول البنوك التجارية
25	الفرع الاول : مفهوم البنوك التجارية
28	الفرع الثاني : انواع البنوك التجارية ووظائفها
32	الفرع الثالث : ميزانية البنوك التجارية
37	المطلب الثاني : اهداف البنوك التجارية و اهميتها
37	الفرع الاول : اهداف البنوك التجارية
37	الفرع الثاني : اهمية البنوك التجارية
38	المبحث الثاني : البنوك التجارية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
38	المطلب الاول : علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
40	المطلب الثاني : طرق تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
42	خلاصة الفصل الثاني :
44	الفصل الثالث: دراسة ميدانية لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA
44	تمهيد الفصل الثالث :
45	المبحث الاول : الاطار العام لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA
45	المطلب الاول : تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري CPA
47	المطلب الثاني : بطاقة فنية لوكالة الاغواط
49	المبحث الثاني : دراسة حالة منح قرض الاستثمار في بنك القرض الشعبي الجزائري
49	المطلب الاول : شروط منح القروض البنكية الاستثمارية في بنك القرض الشعبي الجزائري
51	المطلب الثاني : إجراءات منح القروض البنكية الاستثمارية
51	المبحث الثالث : التحليل الاحصائي لتمويل بنك القرض الشعبي الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة -ولاية بسكرة-
52	المطلب الاول : تطور وعدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي مولها بنك القرض الشعبي -ولاية بسكرة-
53	المطلب الثاني : مساهمة بنك القرض الشعبي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
57	خلاصة الفصل الثالث:
59	الخاتمة:
62	قائمة المصادر والمراجع:

قائمة الجداول:

6	الجدول رقم 1.1: المعايير الكمية للتصنيف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
7	الجدول رقم 2.1: التعريف الامريكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
8	الجدول رقم 3.1 : معايير التمييز بين المؤسسات في الجزائر
29	الجدول رقم 4.2 : قائمة البنوك العمومية في الجزائر
32	الجدول 5.2: ميزانية البنك التجاري
52	جدول رقم 6.3: عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية بسكرة خلال: 04 الى 23 مارس 2025
53	جدول رقم 7.3: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي مولها CPA خلال: 04 الى 23 مارس 2025
54	جدول رقم 8.3: مساهمة CPA في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المبالغ خلال 04 الى 23 مارس 2025
55	جدول رقم 9.3: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل CPA حسب قطاعات النشاط خلال 04 الى 23 مارس 2025
56	جدول رقم 10.3: توزيع القروض التي منحها CPA للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة القرض.

17	الشكل رقم 1.1: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:
26	الشكل رقم 1.2: الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية
47	الشكل 1.3 : الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي بالاغواط

مقدمة

تمهيد

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام متزايد من الحكومات والباحثين، نظرًا لدورها الحيوي في دعم النمو الاقتصادي، خلق فرص العمل، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. ولا يقتصر هذا الاهتمام على الدول المتقدمة فقط، بل يشمل أيضًا الدول النامية التي تسعى لتفعيل دور هذه المؤسسات من خلال أطر قانونية واقتصادية مناسبة.

ورغم أهميتها، تواجه هذه المؤسسات صعوبات كبيرة، خاصة في مرحلة التأسيس، أبرزها ضعف التمويل بسبب محدودية الموارد الذاتية، ما يجعلها تعتمد بشكل كبير على القروض المصرفية.

وفي ظل تزايد المنافسة المالية، تسعى البنوك التجارية لجذب زبائن جدد، مما يشكل فرصة لتمويل هذه المؤسسات.

و في الجزائر لا يزال هذا القطاع دون المستوى المطلوب، وهو بحاجة إلى إصلاحات عميقة، ما دفع الدولة إلى تعزيز النظام المصرفي وإنشاء بنوك متخصصة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الاشكالية:

ومن هذا نطرح الاشكالية التالية :

ما مدى مساهمة البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

ومن خلال هذه الاشكالية تبرز التساؤلات الفرعية التالية:

✓ ما هو واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟

✓ ما هو دور مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري؟

✓ ما هو دور القرض الشعبي الجزائري (CPA) في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

✓ كيف يتم دراسة طلبات القروض البنكية ؟ وماهي الطرق المستخدمة في منحها ؟

الفرضيات:

للإجابة على التساؤلات المطروحة اعتمدنا على الفرضيات التالية:

✓ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية.

✓ تساهم البنوك التجارية في توفير القروض البنكية اللازمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

اهداف الدراسة:

نطمح من خلال هذا العمل الى التعريف بخصوصيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والى قيمتها في الاقتصاد الوطني من خلال علاقتها بمختلف المؤسسات المالية و البنكية بالحصول على مصادر التمويل اللازمة للقيام بمهمتها على أكمل وجه.

اسباب اختيار الموضوع:

جاء اختيارنا للموضوع انطلاقا من الاعتبارات التالية :

الاسباب الذاتية: تتمثل في الاهتمام الشخصي بالموضوع، وعلاقته بالتخصص بالاضافة إلى السعي وراء الاستفادة من الاطار النظري وواقعه العملي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الاسباب الموضوعية: يمكن حصرها فيما يلي :

✓ جذب انتباه مسؤولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة إلى أهمية الاهتمام وتبسيط الضوء على هذا النوع من المؤسسات لما لها من أهمية بالغة.

✓ إشكالية التمويل التي تعتبر أحد أهم العقبات التي تقف أمام إنشاء وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

✓ إبراز مدى فاعلية بنك القرض الشعبي الجزائري في ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وما لها من إيجابيات على النشاط الاقتصادي.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: يهتم هذا الموضوع بدراسة القروض الممنوحة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة الاغواط للجانب النظري ووكالة بسكرة للجانب التطبيقي.

الحدود الزمنية: تمت الدراسة خلال الفترة من 04 الى 23 مارس 2025

منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا مجموعة من المناهج العلمية التي تتناسب مع طبيعة الموضوع، وتمثلت فيما يلي:

• المنهج الوصفي التحليلي:

تم الاعتماد على هذا المنهج بشكل أساسي في الجانب النظري، بهدف جمع المعلومات المتعلقة بالمؤسسات

الصغيرة والمتوسطة ومصادر تمويلها، ثم وصف وتحليل واقع هذه المؤسسات ومكانتها في الاقتصاد الوطني، مع التطرق إلى أهم العوائق التي تواجهها، والإجراءات المتخذة لدعمها والنهوض بها.

• منهج دراسة الحالة:

أعتمد هذا المنهج في الجانب التطبيقي من الدراسة، حيث تم اختيار القرض الشعبي الجزائري - وكالة الاغواط- كنموذج لإجراء الدراسة الميدانية - و وكالة بSKرة- لتحليل دوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الدراسات السابقة:

1- رابح خوني، ترقية أساليب وصيغ تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير في العموم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2002-2003 .

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد خاصة في ميدان التشغيل والقضاء على البطالة، أما في مجال التمويل فقد أكدت الدراسة عدم وجود سياسة واضحة المعالم والاسس لدعم تمويل هذه المؤسسات كما أن الجهاز التمويلي الجزائري يفتقر إلى الاليات الجديدة والمبتكرة السائدة في مختلف دول العالم خاصة المتطورة منها.

2- بن نذير ناصر، دراسة استراتيجية الابداع التكنولوجي في القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011-2012.

تهدف هذه الدراسة إلى كيفية مساهمة الابداع التكنولوجي في التأثير على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال قيام الباحث بدراسة مفصلة حول ذلك، حيث توصل إلى أن التكنولوجيا تؤدي إلى زيادة قدرة هذه المؤسسات التنافسية.

3- لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها-حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003-2004 .

حيث قدم الباحث عملا مفصلا حول الاستثمار في الجزائر، وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما قدم الكثير من الافكار التي يمكن أن تساهم في بناء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أكد الباحث في دراسته بناءا على النتائج المتوصل إليها أن هذه المؤسسات يمكن أن تكون حلا بديلا أو سياسة مكملة لسياسة التنمية كما الحال في بعض بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا والكثير من الدول العربية والافريقية.

صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي واجهتنا أثناء الدراسة ما يلي:

✓ صعوبة الوصول إلى المعلومات من طرف البنك.

✓ صعوبة التنقل إلى واليات أخرى لإثراء النتائج.

هيكل الدراسة:

لمعالجة الاشكالية والتساؤلات الفرعية ولتأكيد صحة الفرضيات السابقة, تم اعتماد خطة هيكلها على النحو التالي :

مقدمة وثلاثة فصول و خاتمة.

الفصل الاول: تضمن الاطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويلها والذي قسم الى مبحثين الاول ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وينقسم الى مطلبين الاول عموميات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والثاني خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أهميتها و أهدافها و المبحث الثاني بعنوان واقع تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر وينقسم الى مطلبين الاول ماهية التمويل والثاني هياكل و عوائق تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الفصل الثاني: بعنوان اليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك التجارية والذي ينقسم بدوره الى مبحثين الاول دور البنوك التجارية في تمويل الاقتصاد قسمناه الى مطلبين الاول مفاهيم اساسية حول البنوك التجارية والثاني اهداف البنوك التجارية و اهميتها وكذلك المبحث الثاني بعنوان البنوك التجارية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قسمناه الى مطلبين الاول علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والثاني طرق تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الفصل الثالث: بالنسبة لهذا الفصل فخصصناه للجانب التطبيقي بعنوان دراسة ميدانية لبنك القرض الشعبي الجزائري وقسم الى ثلاث مباحث بحيث الاول المبحث الاول الاطار العام لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA وقسم الى مطلبين الاول تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري CPA والثاني بطاقة فنية لوكالة الاغواط والمبحث الثاني دراسة حالة منح قرض الاستثمار في بنك القرض الشعبي الجزائري خصص لطرق واجراءات منح القرض والملف المطلوب في بنك القرض الشعبي بصفة عامة وقمنا بتقسيمه الى مطلبين الاول شروط منح القروض البنكية الاستثمارية في بنك القرض الشعبي الجزائري والثاني إجراءات منح القروض البنكية الاستثمارية, اما المبحث الثالث التحليل الاحصائي لتمويل بنك القرض الشعبي الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة -ولاية بسكرة- هذا الاخير خصصناه لاحصائيات التمويل في وكالة بسكرة نظرا لعدم توفر المعلومات اللازمة في وكالة الاغواط فقسم الى مطلبين الاول تطور وعدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي مولها بنك القرض الشعبي واخيرا المطلب الثاني مساهمة بنك القرض الشعبي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وبالنسبة الى الخاتمة فقد تم من خلالها عرض ملخص لاهم ما جاء في هذه الدراسة, كما تضمنت اختبار الفرضيات وتحليل النتائج المتوصل اليها , بالاضافة الى اقتراح بعض التوصيات.

الفصل الاول: الاطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويلها

تمهيد الفصل الاول :

من خلال تحليلنا مجموعة من تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدد من بلدان العالم، ظهر لنا بوضوح الغموض الذي مازال يكتنف تعريفها، فإعطاء تعريف لهذه المؤسسات يعتبر عنصرا هاما، لوضع برامج وسياسات الدعم لها، والتي يجب أن تعد وفقا لظروف كل دولة تبعا للأهداف التي تصبوا لتحقيقها و حسب إمكانياتها، ورغم اختلاف هذه التعاريف حسب ظروف كل بلد، إلا انه عادة ما تشير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأعمال التي تمارس نشاطاتها من خلال شخصية معنوية أو طبيعية، وقد تشمل عدد من العمال أو لا تشمل وهي تتميز بصغر حجمها وسهولة تأسيسها وبساطة تنظيمها، وانخفاض رأس مالها...الخ. كما يتضح لنا الدور الرائد الذي تلعبه هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي، بسبب قدرتها الهائلة على المزج بين النمو الاقتصادي وتوفير مناصب الشغل، إلا انه رغم هذه الأهمية فهي تصطدم بمجموعة من العقبات التي تحد من أدائها، كالصعوبات المالية والصعوبات الإدارية والقانونية، ومشاكل المحيط والتسويق والمنافسة...الخ.

ويمكن توسيع ذلك في هذا الفصل من خلال مبحثين و هي كالآتي :

المبحث الاول : ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المبحث الثاني : واقع تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورًا حيويًا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ تُعتبر العمود الفقري للاقتصادات الوطنية في العديد من الدول. تُساهم هذه المؤسسات في خلق فرص العمل، وتعزيز الابتكار، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الأول: عموميات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

قسمنا هذا المطلب الى ثلاث فروع و تتضمن التطور التاريخي و التعريف و تصنيفات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الفرع الاول : التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تزايد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في منتصف السبعينات في العديد من دول العالم، خاصة بعد ظهور مختلف الأزمات في تلك الفترة، أين أصبحت هاته المؤسسات في تزايد وهذا نظرا لما أثبتته من قدرة على مساهمتها في الحد من أزمة البطالة التي عرفت آنذاك، مر التوجه إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في العالم بعدة مراحل أهمها¹:

1- التطورات الحاصلة في فترة الحربين العالميتين: امتدت هذه الفترة حوالي ثلاثين سنة، تتالت فيها المعارك و الحروب و تخللتها أزمات كثيرة، هذا ما أثر على الحياة الاقتصادية سلبا و أوقف ديناميكيته و أفشل النشاط المقاولاتي، مما أدى لتناقص هائل للمقاولين وإقدامهم على خلق مؤسساتهم بكل أشكالها و أحجامها، لتشهد المعايير الاقتصادية الكلية (كالإنتاج، الاستثمار، الاستهلاك، الادخار) تراجعاً، فدخل أوروبا بمجملها (أرض معارك الحربين) تناقص ناتجها الداخلي الإجمالي من سنة 1913 إلى 1926 ولم تلبث حتى وقعت في مخاض اللزمة العالمية 1929 ممتدة إلى أوائل الثلاثينيات .

2- التطورات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية : تميز الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية بعدة مظاهر خست أساسا البلدان الأوروبية و الولايات المتحدة الأمريكية نذكر أهمها فيما يلي:

-متطلبات إعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية و ذلك من خلال تبني أسرع و أحسن السبل لذلك، فبرز النقاش في تلك الفترة حول تجنيد كافة الطاقات و الإمكانيات المتاحة بما فيها المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة منها.

¹زيتوني صابرين، (الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة)، أطروحة دكتوراه، جامعة مستغانم، تخصص : تجارة دولية و لوجستيك، 2016/2017، ص 20، 21 .

-التطور غير المتساوي للبلدان الرأسمالية المتطورة و بداية بروز تباين في النمو الاقتصادي فيما بينها، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و ألمانيا الغربية (سابقا)، كقوى اقتصادية و تراجع مكانة كل من إنجلترا، فرنسا و البلدان الأخرى، حيث أصبحت الثورة العلمية و التقنية تلعب دورا كبيرا في هذا التباين خاصة باعتماد أساليب تسير حديثة و تكنولوجيا متطورة، إذ كان للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا كبيرا في تحقيقها بفضل ديناميكيته العالية و قدرتها الكبيرة على الإبداع التي تتميز بهما.

3- أزمة السبعينات: و التي أفرزت ظاهرتين في الحياة الاقتصادية ، إذ أن الرواج و السلطة اللذان تمتعت بهما المؤسسات الضخمة في ثلاثينية المجد (أي مع نهاية 1944 و إلى غاية 1973 أين انتعشت فيها الحياة الاقتصادية و اتسمت بنمو اقتصادي قوي حقق الكفاءة لاسيما الصناعية منها) أخذ في التقهقر ، مما أجبرها على تقليص أحجامها و تغيير استراتيجياتها التي تقوم على التنوع و الانتشار و منها من انسحبت تماما .تفاقمت الأزمة حوالي 1975 لتضطر الشركات الكبرى لإعادة هيكلتها، تقليص أحجمها و مباشرة نشاطات جديدة اصغر حجما متخلية على عدة نشاطات كانت تمارسها . أسفرت فترة السبعينات عن حتمية وضع حدود الأحجام الكبيرة للمؤسسات، التي كانت تسبب مشاكل فيما يخص صعوبة سيرها لتعقد هيكلتها و أنشطتها، و اضمحل الاعتقاد الذي كان سائدا و المتعلق بقوة و سلطة الحجم الكبير، فمن أجل الحفاظ على مكانتها كثيرا ما كانت تلجأ للاندماج فيما بينها، لكن اثبتت الدراسات أن ذلك لن يحسن من وضعيتها إذ لا يعتبر عامل تفوق و نجاح كما كان مرجو، من أهم الدراسات التي قام بها بورتر (michael porter) من خلال تتبعه لعمليات دمج 33 مؤسسة أمريكية كبرى في الفترة الممتدة من 1950 إلى غاية 1980، خلص إلى أن 53 % منها لم تنجح و اضطرت للانسحاب حيث غيرت هذه القناعة كذلك مع ظهور كتاب البروفيسور شموكلر بعنوان (small is beautiful) فلم تعد الصناعات الكبرى تمثل رمزا للتصنيع و التطور التكنولوجي و النمو الاقتصادي. عموما، أدت أزمة السبعينات للتوجه نحو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل تدارك تفاقم المشاكل الناجمة عن الأزمات التي تضررت منها المؤسسات الضخمة، مما أدى لارتفاع درجة البطالة و تسارع نسب التضخم، ضعف الاستثمار و النمو، استدعى ذلك ضرورة تقطن الحكومات للاهتمام بالمبادرات الاقتصادية الخاصة ، من أجل خلق و تأسيس مؤسسات صغيرة و متوسطة و كذا المساهمة في تنميتها و ترقياها، لمدى قدرتها على التحكم مع متغيرات المحيط و عدة ميزات داخلية و خارجية، فعلى سبيل الإيضاح في الفترة (1962 - 1970) أي الأزمات شهدت المؤسسة الصغيرة و المتوسطة تقهقر بنسبة 40 % لتعود بعد ذلك إلى الساحة الاقتصادية مبرزة أهمية ثقلها في الاقتصاد الفرنسي لترتفع بنسبة 7.26 % ما بين 1972-1984 ، مستخدمة يد عاملة تصل قرابة نصف الحجم الإجمالي للعمالة.

الفرع الثاني : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المحركات الأساسية للاقتصاد في العديد من الدول، حيث تساهم في خلق فرص العمل، وتحفيز الابتكار، وتعزيز التنمية الاقتصادية. ومع ذلك، تواجه هذه المؤسسات تحديات كبيرة فيما يتعلق بالحصول على التمويل اللازم لنموها واستدامتها.

اولا-صعوبات التعريف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

العوامل الاقتصادية: وتضم ما يلي²:

1-1-الاختلاف في مستويات النمو: ويقصد به التطور اللامتكافئ بين مختلف الدول واختلاف مستوياته، إضافة إلى اختلاف شروط النمو الاقتصادي والاجتماعي من فترة لأخرى، فالمؤسسات الكبيرة الآن قد تصبح مؤسسات صغيرة أو متوسطة في فترة لاحقة، وكذلك يؤثر مستوى التكنولوجيا و الذي يحدد بدوره أحجام المؤسسات الاقتصادية .

1-2- تنوع الأنشطة الاقتصادية: يمكن تصنيف المؤسسات حسب طبيعة النشاط الممارس إلى ثلاث قطاعات رئيسية:

-القطاع الأولي: يضم هذا القطاع المؤسسات التي تستخدم أحد عوامل الطبيعة كعنصر رئيسي، مثل الزراعة والصيد، واستخراج الخامات .

-القطاع الثاني: يضم المؤسسات التي تشتغل في ميدان إنتاج السلع وتحويلها.

-القطاع الثالث: والمتمثل في قطاع الخدمات، كالنقل والتوزيع والتأمين.

1-3-اختلاف فروع النشاط الاقتصادي: تتم تصنيف الأنشطة الاقتصادية وفقا لطبيعتها إلى عدة فروع اقتصادية يمكن تقسيم النشاط التجاري إلى التجارة بالجملة والتجارة بالتجزئة ويمكن أيضا تقسيمها الى التجارة الداخلية والتجارة الدولية بالإضافة الى ذلك يتم تقسيم النشاط الصناعي الى مؤسسات الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية، تختلف المؤسسات في كل فرع من حيث كثافته العمالة وراس المال المستثمر في نشاطها على سبيل المثال تختلف المؤسسة الصغيرة او المتوسطة التي تعمل في صناعة الحديد والصلب عن المؤسسة في الصناعة الغذائية من حيث الحجم بحيث يمكن ان تكون الاخيرة متوسطة او كبيرة .

2-العوامل التقنية: تتجلى الجانب التقني في درجة التكامل والاندماج من المؤسسات عندما تكون المؤسسة قادرة على التوحيد والاندماج بشكل اكبر يؤدي ذلك الى توزيع عمليه الانتاج نحو مصنع واحد وهذا يتسبب في زياده حجم المؤسسات بالمقابل عندما تكون عمليه الانتاج منفصله او تتوزع بين عدد معتبر من المؤسسات يؤدي ذلك الى ظهور مؤسسه صغيرة ومتوسطة .

3-العوامل السياسية: على هذه العوامل تلعب دورا هاما في انشاء او تقليص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي ذلك بناء على السياسة العامة المنتهجة من قبل الدولة كاطار عام يحدد النشاط الاقتصادي .

²وردة سعايدية, (تأهيل و تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خيار استراتيجي لدعم التنوع الاقتصادي) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه, تخصص

اقتصاد و تسيير المؤسسات, جامعة قلمة, السنة 2024/2023, ص 13, 14,

ثانيا: معايير التعريف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بناء على معايير عديدة مما يجعلها تأخذ اشكال مختلفة سنستعرض أهمها في ما يلي³:

1-المعايير النوعية:

1-1-معايير المسؤولية والملكية: من الشائع أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود ملكيتها في معظم الأحيان للقطاع الخاص، والتي تكون أغلبها في شكل مشاريع استثمارية فردية أو عائلية؛ ولهذا فإن المسؤولية القانونية والإدارية تقع على عاتق مالكها مباشرة وحده، وهو الوحيد الذي يقوم باتخاذ القرارات، وتنظيم العمل، وكذلك التسويق، والتوظيف، وتمويل المؤسسة.

1-2-معايير محدودية السوق: تعتبر درجة هيمنة المؤسسة على السوق من بين أهم المعايير التي تحدد حجمها، حيث أن سيطرة هذه المؤسسات على السوق محدودة لصغر حجمها.

1-3-معايير طبيعة النشاط: إن طبيعة النشاط الممارس هو الذي قد يحدد حجم المؤسسة، فبعض أنواع الصناعات الخفيفة لا يتطلب حجما كبيرا من رؤوس الاموال , ولا عددا كبيرا من اليد العاملة, كالصناعات الحرفية والتقليدية التي يكف يسير عملها ورشة صغيرة، كما توجد صناعات تتطلب رؤوس أموال ضخمة وآلات ومعدات استثمارية ضخمة، كما هو الحال في صناعات السيارات و الصناعات البترولية .

1-4-المعيار القانوني: يتوقف الشكل القانوني للمؤسسة على طبيعة وحجم رأس المال المستثمر فيها وطريقة تمويلها، فشركات الأموال غالبا ما يكون رأسمالها كبيرا مقارنة مع شركات الأفراد.

1-5-المعيار التنظيمي: تصنف المؤسسة صغيرة ومتوسطة وفقا لهذا المعيار إذا اتسمت بخاصتين أو أكثر من الخواص التالية:

- الجمع بين الملكية والإدارة.

- قلة مالكي رأس المال.

- ضيق نطاقا لإنتاج وتركزه في سلعة أو خدمة محددة.

- صغر حجم الطاقة الإنتاجية.

- المحلية إلى حد كبير.

³قاضي فاطمة - سعيداني محمد, (واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناشطة في مجال المنتجات الشبه طيبة), مجلة البناء الاقتصادي, العدد الثاني, جامعة الجلفة.

- الاعتماد وبشكل كبير على المصادر المحلية للتمويل.

2- المعايير الكمية:

2-1- معيار حجم العمالة: يعد من أكثر المعايير شيوعا في الاستخدام نظرا لما يتميز به من سهولة في القياس والثبات النسبي خاصة إذا علمنا أن البيانات الخاصة بالعمالة متوفرة في غالبية الدول حيث يتم نشرها دوريا وبصفة مستمرة.

2-2- معايير رأس المال المستثمر: يعتبر احد أهم المعايير المستخدمة للتمييز بين الصناعات الكبيرة والصغيرة بحيث إذا كان رأس المال المستثمر كبير عدت المؤسسة كبيرة والعكس مع الأخذ بعين الاعتبار درجة النمو الاقتصادي لكل دولة .

2-3- معيار العمالة ورأس المال (معيار مزدوج): يعد هذا المعيار من أكثر المعايير استخداما لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يتم الاعتماد على كل من العاملين ورأس المال، والجمع بينهما يقلل من الانتقادات، إلا أن هذا المعيار لا يخلو من بعض أوجه القصور، فوضع حد أقصى للعمالة بجانب رقم معين للاستثمار، يؤدي إلى رفض بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن توظف أعدادا جديدة من العمال، رغم حاجاتها إليهم.

الجدول رقم 1.1: المعايير الكمية لتصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الدول	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	
	عدد العمال	رأس المال
الجزائر	250	15 مليون دينار جزائري
فرنسا	500	5 مليون فرنك فرنسي
بريطانيا	500	/
الهند	/	52 ألف روبية
و م أ	300	/
البرازيل	/	3.6 مليون

الفصل الأول: الاطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويلها

اليابان	300	100 مليون
---------	-----	-----------

المصدر: بن صويلح ليليا، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد، 30 ديسمبر 2008.

ثالثا: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

قد يختلف مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بلد لآخر وحتى من إقليم لآخر في بلد واحد، وذلك لعدة اعتبارات منها: اختلاف درجة النمو الاقتصادي، مستوى التطور التكنولوجي، اختلاف القطاع الاقتصادي، اختلاف فروع النشاط الاقتصادي داخل القطاع الواحد، معيار العمال، معيار رأس المال، معيار المبيعات و الإيرادات، معيار الإنتاج، معيار التقنية المستخدمة، معيار استهلاك الطاقة لهذه الاعتبارات سوف نذكر عدة تعريفات لها وذلك حسب وجهة نظر عدة مؤسسات وهيئات دولية مختلفة و هناك بعض تعريفات المعتمدة من بعض الدول⁴.

1-التعريف المعتمد من طرف اليابان :

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان على أنها الوحدات التي يعمل بها أقل من 200 عامل، فإذا بلغ عدد العمال 20 عاملا فأقل فهي تندرج في صف المؤسسات المصغرة⁵.

2-التعريف المعتمد من طرف الولايات المتحدة الأمريكية:

قدم قانون المؤسسات الصغيرة لعام 1953 مفهوم المؤسسة الصغيرة و المتوسطة ،تعريفا مفهوما للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، حيث يعتبر هذا النوع من المؤسسات تمثيلا للمؤسسات التي تمتلك و تدار بشكل مستقل، ولا تسيطر على مجال العمل الذي تعمل فيه. و تم تحديد المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بطريقة أكثر تفصيلا من خلال اعتماد معيارين رئيسيين و هنا حجم المبيعات و عدد العمال⁶. و الجدول الموالي يوضح ذلك :

الجدول رقم 2.1: التعريف الأمريكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أنواع المؤسسات	المعيار المعتمد
المؤسسات الخدمية والتجارة بالتجزئة	من 1 إلى 5 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
مؤسسات التجارة بالجملة	من 5 إلى 15 مليون دولار امريكي كمبيعات

⁴ خيرة مسعودي، (البات دعم و تطوير الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر)، مجلة المنتدى للدراسات و الابحاث الاقتصادية، المجلد 05، العدد {01} 2021، جامعة الجزائر، ص 66.

⁵ عبده أبو السيد أحمد فتحي السيد، (الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية)، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2005، ص 54.

⁶ أحمد جميل، (ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية)، مجلة معارف، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر، المجلد 5، العدد 8، جوان 2010، ص 244.

الفصل الأول: الاطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويلها

سنوية	
عدد العمال 250 عامل أو أقل	المؤسسات الصناعية

المصدر: احمد جميل، ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة معارف، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر، المجلد 5، العدد 8، جوان 2010، ص 244 .

3-التعريف المعتمد من طرف الاتحاد الاوروبي :

يعرف الاتحاد الأوروبي ممثلا في اللجنة الأوروبية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بأنها مؤسسات مستقلة تأخذ أي شكل قانوني، تمارس نشاطا اقتصاديا، تشغل على الأكثر 250 شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها 50 مليون يورو، أو مجموع ميزانيتها 47 مليون يورو⁷ .

4-التعريف المعتمد من طرف مصر:

عرف بنك التنمية الصناعية في مصر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك المؤسسات التي لا يزيد رأس المال الثابت للمستثمر فيها عن 350 ألف جنيه وارتفع هذا الحد إلى 420 ألف جنيه عام 1983 وإلى نصف مليون جنيه عام 1984⁸.

5-التعريف المعتمد من طرف المشرع الجزائري: حسب القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الصادر في ديسمبر 2001 المادة 04 تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات تشغل من 1 إلى 250 شخص لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار وتستوفي معايير الاستقلالية⁹.

الجدول رقم 3.1 : معايير التمييز بين المؤسسات في الجزائر

المؤسسة المعايير	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي (مليون دينار)	حجم السنوية (مليون دينار) الحصيلة
مؤسسة مصغرة	1-9	20	10
مؤسسة صغيرة	10-49	200	100
مؤسسة متوسطة	50-250	200 إلى 2 مليار	100-500

⁷ جيلالي بوشرف، فوزية بوخبزة، (دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني)، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 4، رقم 6، ص 173 .

⁸ سعد عبد الرسول مجّد، (الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي)، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998 ص 302.

⁹ بلونيس مجّد-هادف مجّد، (واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر و دورها في محاربة البطالة)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر، جامعة تيارت، تخصص اقتصاديات عمل، 2018/2019، ص 06.

المصدر: بلونيس مُجد-هادف مُجد، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر و دورها في محاربة البطالة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر، جامعة تيارت، تخصص اقتصاديات عمل، 2019/2018، ص 06.

الفرع الثالث : تصنيفات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أ-تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة النشاط:

1- المؤسسات الصناعية: يعتمد القطاع الصناعي على العديد من الأنشطة الصناعية التي بدأت فيها مشاريع صغيرة كالطباعة و لعب الأطفال و الملابس و غير ذلك، أو إنتاج المواد الغذائية المختلفة كالأجبان و الخبز و البسكويت و غير ذلك، و بعبارة أخرى هي تلك المؤسسات التي تهدف إلى تحويل المواد الأولية إلى منتجات إنتاجية نهائية أو وسيطة وذلك بالاعتماد على الآلات و المعدات التي تمتلكها المؤسسة.

2-المؤسسات الخدمائية: و هي مشروعات تقدم خدمات لعملائها مثل خدمات النقل، أو التوصيل، إصلاح و صيانة السيارات، الطباعة و غيرها، إذ يتميز هذا القطاع بإقبال الكثير من المشاريع الصغيرة عليه، نظرا لما يحققه من أرباح و عوائد مناسبة دون الحاجة لاستثمارات كبيرة إذا ما قورنت بمشاريع القطاع الصناعي و التجاري.

3-المؤسسات التجارية : تقوم بشراء السلع و إعادة بيعها، توزيع سلعة مصنعة أو سلع مختلفة أو تعبئة سلعة أو تغليفها ثم بيعها بقصد الحصول على هامش ربح و إعادة استثمار¹⁰.

ب-تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على حسب طبيعة المنتجات: وتنقسم إلى¹¹:

1-المؤسسات المنتجة للسلع الاستهلاكية: مثل المنتجات الغذائية و تحويل المنتجات الفلاحية ومنتجات الجلود و الأحذية و النسيج و غيرها ما يميز هذه الصناعات هو أنها لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة لتنفيذها.

2- المؤسسات المنتجة للسلع الوسيطة: وهي المختصة في تحويل المعادن، المؤسسات الميكانيكية والكهربائية، الصناعة الكيماوية والبلاستيك، صناعة مواد البناء، المحاجر والمناجم وتعتبر من أهم الصناعات التي تمارسها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة في الدول المتطورة.

3-المؤسسات المنتجة لسلع التجهيز: تتميز هذه المؤسسات عن المؤسسات السابقة بكونها تتطلب رأس مال أكبر، الأمر الذي لا يتناسب مع خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، لذلك فإن مجال عمل هذه المؤسسات يكون ضيقا و متخصصا جدا، حيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقط كإنتاج وتصليح و تركيب المعدات البسيطة انطلاقا من قطع الغيار المستورد.

¹⁰ زيتوني صابرين، مرجع سبق ذكره ، ص 27.

¹¹ مراكشي مُجد لمن، بوشلاغم عثمان، بن شهيدة، ورقة بحثية بعنوان، (دور مراقبة التسيير في تفعيل أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر)، ملتقى وطني حول مراقبة التسيير كآلية لحكومة المؤسسات وتفعيل الإبداع، جامعة علي لونيبي، البلدية. ص 10.

ج- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس التوجه:

1- **المؤسسات العائلية:** يتميز هذا النوع من المؤسسات أنها تعتمد في العمل على الأيدي العاملة العائلية كما أنها تتخذ من منزلها مكانا لعملها، ويتم إنشاءها بمساهمة أفراد العائلة و تنتج منتجات تقليدية للسوق و بكميات محدودة، أو تنتج أجزاء من السلعة لفائدة مصنع موجود في نفس المنطقة في إطار ما يعرف بالمقاوله الباطنية مثلما هو الحال في بعض البلدان الصناعية مثل اليابان و سويسرا، أما في البلدان النامية فهي تعتمد في غالبية الأحيان على قطاع النسيج و تصنيع الجلود.

2- **المؤسسات التقليدية:** يقترب أسلوب تنظيمها من النوع الأول في كونها تستخدم العمل العائلي و تنتج منتجات تقليدية أو قطعاً لفائدة مصنع ترتبط به بشكل تعاقد تجاري، كما أن هذه المؤسسات قد تلجأ إلى العامل الأجير و يمكنها أن تتخذ محلاً مستقلاً عن المنزل كورشه صغيرة للقيام بأعمالها و هذا ما يميزها عن النوع الأول من المؤسسات¹².

3- **المؤسسات المتطورة والمؤسسات شبه المتطورة:** يتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدامه لتقنيات وتكنولوجيا الصناعة الحديثة سواء من ناحية التوسع أو من ناحية التنظيم الجيد للعمل أو من ناحية إنتاج منتجات منظمة مطابقة لمقاييس الصناعة الحديثة و الحاجات العصرية¹³.

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أهميتها و أهدافها

الفرع الاول : خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

هناك العديد من الخصائص التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها من المؤسسات

وتتمثل في¹⁴:

تتميز باستخدام التكنولوجيا وتقنيات جديدة انتاجية أقل تعقيدا.

يتميز هيكلها التنظيمي بالبساطة وقلة التعقيد في القرار يتخذ من طرف المالك المسير وعليه يتخذ القرار بسرعة.

- صغر الحجم وقلة التخصص في العمل مما يساعد في المرونة والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية والوطنية ويمكن أن تكون دولية في ظل العولمة.

¹² زيتوني صابرين، مرجع سبق ذكره، ص 26.

¹³ براهيم حياة، جعيجع نبيلة، (مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض معدلات البطالة)، ورقة عمل مقدمة في ملتقى دولي بجامعة المسيلة، عنوان الملتقى إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، 15، 16 نوفمبر 2011، ص 10.

¹⁴ كربول شيماء-رزايقي حورية، (تقييم تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق البورصة)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص مالية المؤسسة، 2021/2020، ص 05.

سرعة الاستجابة لحاجيات السوق لأن صغر الحجم وقلة التخصص كلها عوامل تسمح بتغير درجة ومستوى النشاط باعتبار أنه سيكون اقل كلفة بكثير مقارنة بمؤسسة كبرى.

و أيضا تتميز عن غيرها من المؤسسات الكبرى بما يلي :

_محدودية الانتشار الجغرافي إذ أن معظمها تكون محلية.

_الاعتماد على الخبرة والتقدير وعلى إستراتيجية رد الفعل أكثر من الاعتماد على خطة استراتيجية مستقرة.

الفرع الثاني : التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أولاً: تحدي العولمة:

تضع التحولات الجارية على الصعيد نتيجة لظاهرة العولمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة أمام

تحديات كبيرة منها:

1- تحدي التكتلات الاقتصادية: ينجم عن النظام العالمي الجديد خلق تحالفات إقتصادية تعزز من توجه العديد من الدول صوب التكامل الإقتصادي للقدرة على البقاء والإستمرار مما سيقود إلى تأجيج درجة المنافسة بين تلك التكتلات الاقتصادية والأمر الذي سينعكس بدوره على قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

2- تحدي الإصلاح الإقتصادي: تبنت أغلب الدول سياسة تحرير الأسواق والانفتاح على العالم الخارجي حيث إنظم أغلبها إلى منظمة التجارة العالمية. كما قامت بتشجيع الاستثمار الأجنبي للدخول في المشاريع الاقتصادية الوطنية، وشرعت القوانين التي تنظم عمله كما تبنت برامج لخصخصة المؤسسات الحكومية وتحويلها إلى مؤسسات خاصة. وإن كل ذلك يتطلب إعادة هيكلة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة مما يكفل قدرته على التفاعل مع البرامج والخطط التنموية ومساهمته في استحقاقات إنجاح الإصلاح الإقتصادي.

3- تحدي ثورة المعلوماتية: تشير الدلائل على أن سمة القرن الحادي والعشرين هي المعلوماتية وتؤكد أبحاث البروفيسور "رومر" بأن المعلومات تشكل عنصر إنتاجي جديد سيتفوق على عناصر الإنتاج التقليدية ما يضع الصناعات الصغيرة والمتوسطة أمام وجوب الاعتماد المتصاعد على تكنولوجيا المعلومات ووسائلها المتقدمة بقصد توسيع وتطوير خدماتها بما يحقق التأقلم مع الاحتياجات المستقبلية للمتعاملين معها.

4- تحدي التنافسية العالمية: سيقود الانفتاح على العالم الخارجي ورفع القيود أمام حركة التجارة الدولية إلى تزايد المنافسة في القطاعات الاقتصادية المختلفة مما يستدعي إنطلاق روح الإبداع والتطوير والحفاظ على الجودة الشاملة للخدمات والسلع المقدمة لكي تستطيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة غزو الأسواق العالمية أو على الأقل حماية نفسها من غزو الصناعات الأجنبية.

ثانيا: تحديات أخرى:

- بالإضافة إلى التحديات الرئيسية التي تواجه المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة يوجد تحديات أخرى لا تقل أهمية عن التحديات الرئيسية والتي يمكن إجمالها بالآتي :
- غياب التنسيق من حيث الإنتاج والتسويق والتوزيع، وتحسين مستوى الأداء، وعدم توفر قاعدة بيانات ومعلومات دقيقة عن المتغيرات التي تشهدها الأسواق المحلية والعالمية.
- ممارسة المنافسة غير العادلة والمتمثلة بحرب الأسعار بين الكثير من المنتجين والتجار المستوردين للسلع المماثلة.
- ضعف الاستفادة من أنظمة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الكثير من الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- عدم وجود شركات متخصصة متعددة في تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مثل الشركات القابضة والتسويقية وغيرها.
- التوجه الضعيف نحو الاندماج، وعدم المعرفة والدراية التامة بآليات وإجراءات وفوائد وكذلك محدودية الدراسات والابحاث الخاصة به¹⁵.

الفرع الثالث : أهمية و أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أولا: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

- تلعب منظمات الأعمال الصغيرة والمتوسطة دورا بالغ الأهمية في الاقتصاديات المعاصرة وعلى صعيد مختلف في الدول النامية، والذي لا يقل أهمية عن الدور الذي تلعبه المؤسسات الكبيرة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال قدرت عدد المشاريع الصغيرة سنة 2002م حوالي 22.9 مليون مشروع صغير ومتوسط، كما قدرت في دول الاتحاد الأوروبي بحوالي 21 مليون مؤسسة. وفيما يلي نبرز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية¹⁶:
- تساهم بشكل فعال في خلق فرص العمل: فالمؤسسات الصغيرة تمثل مصدرا مهما للوظائف الجديدة في الاقتصاد، لدرجة أن بعض المختصين أسماها محرك الوظائف {engine Job}، وبالتالي فهي تساعد الحكومات في تقليص نسبة البطالة لما يستحدث من وظائف جديدة فيها. -تعتبر مصدرا مهما الابتكار والابداع والتجديد: فالمنظمات الصغيرة والمتوسطة تتسم بجهودها الكبيرة فيما يتعلق بتطوير المنتجات أو تحسينها أو تطوير استعمالات جديدة لها، كما تتصف

¹⁵ حدوش وريدة، (المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين إشكالية التمويل و متطلبات التنمية)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسات، جامعة قلمة، السنة 2011/2012، ص 23، 24.

¹⁶ مسيخ ايوب، (دور الروح المفاوضية في ديمومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص إدارة مؤسسات، جامعة سكيكدة، السنة 2016/2017، ص 84، 85.

الفصل الأول: الاطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويلها

بقدرات عالية على الابتكار والابداع من خلال الاتيان بالجديد، حيث أن الاختراعات تمثل صفة لصيقة بهذه المؤسسات التي لعبت دورا فعال في تقديم العديد من الابداعات المتواصلة في مختلف الميادين الاقتصادية مثل صناعة طائرات الهليكوبتر والكاميرات المتطورة، وللمنظمات الصغيرة والمتوسطة دور جد مهم في ميدان التحسين المستمر.

-تساهم في تطوير وتنشيط المنافسة: حيث أن هذه المشروعات تمثل تحدي حتى للمؤسسات الكبيرة، إذ أنها تساهم في تطوير المنافسة وهو الأمر الذي ينعش وينشط الاقتصاد ويجعل من عمليات المبادلة أكثر كفاءة وفعالية. فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها مساهمة كبيرة في تحسين ميزان المدفوعات مختلف الدول، حيث تسهم في تنمية الصادرات من خلال قيامها بالإنتاج المباشر أو غير المباشر على اعتبارها مشاريع مغذية للمشاريع الكبيرة، مما يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج والقدرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

-مصدر جد مهم لتوليد الناتج القومي والثروة الاقتصادية: حيث أن منظمات الأعمال الصغيرة ورأس المال المستثمر فيها يؤدي إلى فائض اقتصادي أفضل قياسا للمؤسسات الكبيرة، حيث تلعب هذه الأعمال الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تطوير الاقتصاد وزيادة العوائد الاقتصادية. هذا وتساهم هذه المؤسسات بشكل فعال في زيادة متوسط الدخل الفردي إضافة إلى التغيير في هياكل الأعمال والمجتمع.

-تساهم في إشباع حاجات مختلف فئات المجتمع: فتؤدي إلى تحقيق أداء مالي ومردودية جيدة بالنسبة لمالكي هذه المنظمات من المقاولين، كما أنها تؤدي إلى إشباع حاجات ورغبات الزبائن من السلع والخدمات المطلوبة، إضافة إلى إشباع حاجات باقي فئات المجتمع المتعاملين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مع هذا النوع من المؤسسات.

-ضرورة للمؤسسات الكبيرة: حيث أن كبريات الشركات تستفيد من أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي توفر لها مستلزمات الإنتاج وقطع الغيار والتجهيز وبعض الخدمات.

ثانيا: اهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

ويمكن تلخيص أهم أهداف إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالتالي:

-تعزيز روح المبادرة الفردية والجماعية من خلال تقديم أنشطة اقتصادية جديدة في قطاعات السلع والخدمات التي لم تكن متاحة سابقا إيجاد فرص عمل جديدة لأصحاب المؤسسات بصورة مباشرة ، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين.

-إعادة تأهيل الأفراد الذين فقدوا وظائفهم بسبب إفلاس المؤسسات العمومية أو الهيكلية الداخلية أو الخصوصية ، من خلال تعويض الأنشطة المفقودة.

-استغلال الفروع غير الربحية وغير الحيوية التي تم التخلص منها في المؤسسات الكبيرة ، وتركيز الجهود على الأنشطة الأساسية.

الفصل الأول: الاطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويلها

-دعم التنمية المحلية والتكامل بين المناطق من خلال توطين الأنشطة في المناطق النائية وتعزيز الثروة المحلية.

-تعتبر المؤسسات الحلقة المركزية في البنية الاقتصادية ، حيث تتربط بشكل وثيق مع المؤسسات المحيطة وتشاركها في استخدام المدخلات الاقتصادية المشاركة.

-تعزيز الإيرادات المالية للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة التي تحصلها الصغيرة والمتوسطة توفير فرص للاندماج والتطوير للقطاع غير المنظم والعالمي كواحدة من وسائل الإدماج الاجتماعي و الاقتصادي¹⁷.

المبحث الثاني : واقع تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

تطرح أمام المؤسسات الاقتصادية المعاصرة وسائل متنوعة لتمويل نشاطاتها المتنامية مما يجعلها أمام المفاضلة بين البدائل التمويلية المتاحة و بالتالي ضرورة اتخاذ القرار الذي يتناسب مع الأهداف المسطرة ، إلا أن مشكلة التمويل تبقى العائق الأكبر أمام تطور هذا القطاع ، حيث بينت الدراسات التي أعدها البنك العالمي أن المؤسسات المالية لا تمد المشروعات الصغيرة في البلدان النامية إلا بنسب ضئيلة جدا من إحتياجاتها ، وأن البنوك التجارية تفضل التعامل مع المشروعات الكبرى الأكثر ربحية وذات السمعة الجيدة للضمان والوفاء بالتزاماتها ، لذا ظهرت هيئات تساهم في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة . ومنه سنتطرق في هذا المبحث إلى تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر الذي درسنا فيه تعريف ووظائف التمويل والآليات الداعمة لإنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والعوائق التي تواجه تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المطلب الأول: ماهية التمويل

يؤدي التمويل في عالم الأعمال دورًا لا غنى عنه في تسهيل نمو الشركات وتعزيز استثماراتها وتحقيق أهدافها التنظيمية، ويشمل مجموعة من الإستراتيجيات والآليات المستخدمة لتأمين الأموال اللازمة لمختلف المشاريع. من المؤسسات الصغيرة إلى الشركات متعددة الجنسيات، يعد فهم الأنواع المتنوعة للتمويل ومواءمتها مع الأهداف الموضوعية أمرًا بالغ الأهمية للإدارة المالية الفعالة.

الفرع الأول : تعريف التمويل

التمويل هو توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع تطوير مشروع عام أو خاص وبعبارة أخرى هو عملية تجميع لمبالغ مالية ووضعها تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة ومستمرة من طرف المساهمين أو المالكين لهذه المؤسسة، هذا ما يعرف برأس المال الاجتماعي¹⁸، ويمكن ذكر بعض من أهدافها كمايلي¹⁹ :

¹⁷ سفيان عبد العزيز لخضر دولي، سمير بن عبد العزيز، (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني الجزائري)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، جامعة ام البواقي، المجلد رقم 06، جوان 2019، ص، ص 221,222.

الفصل الأول: الاطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويلها

-توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع، و التي تترتب عنها جملة من الأهداف كتوفير مناصب شغل جديدة تؤدي على القضاء على البطالة، تحقيق التنمية لإقتصادية البلاد.

-تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع، عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم بحيث يتجلى ذلك ميدانيا بتوفير السكن، العمل.

-تشغيل الموارد المالية يؤدي إلى الرفع من الإنتاج والإنتاجية وهذا ما يساعد في التحكم في التضخم.

-ضمان استمرار نشاط المؤسسة وتوسيعها، وحتى القيام بمشاريع جديدة.

-مساعدة المؤسسة على تسوية توازنها المالي .

-يساهم التمويل في تفعيل و تنشيط ميكانيزمات الجهاز المصرفي من خلال حركة رأس المال.

-يساهم التمويل في إعطاء الحركة و الحيوية الضرورية لتحقيق وتيرة نمو اقتصادي و تنمية شاملة.

الفرع الثاني : وظائف التمويل

إن إمداد المؤسسة بالأموال اللازمة لإنشائها أو توسيعها يعتبر من أعقد المشكلات التي تواجهها التنمية الاقتصادية في أي بلد كان، لذلك فالتمويل يعتمد على جملة من الوظائف نذكر منها ما يلي:²⁰

-**التخطيط المالي:** تطبق المؤسسة هذا النوع من التخطيط لوضع توقعاتها المستقبلية لإحتياجاتها المالية، حيث أنه بتقدير المبيعات و المصاريف تسعى المؤسسة إلى تحضير المستلزمات المالية و طريقة تحصيلها سواء كانت هذه المستلزمات قصيرة المدى أو متوسطة المدى أو طويلة المدى .

-**الحصول على الأموال:** يبين التخطيط المالي للمؤسسة الأموال التي تحتاجها في الوقت المناسب، و لتلبية هذه الحاجة تلجأ المؤسسة إلى مصادر خارجية أو داخلية من أجل الحصول على هذه الأموال بأدنى التكاليف و أبسط الشروط .

-**استثمار الأموال:** عندما تتحصل المؤسسة على الأموال المطلوبة يسعى المدير المالي إلى استغلالها بشكل أمثل في مختلف المشاريع، و عليه التأكد أن استخدام هذه الأموال يضمن تحقيق أعلى مستوى من الربح ، فكل مشروع استثماري هو عبارة عن أصل من الأصول الثابتة أو المتداولة للمؤسسة و يمثل استثمار الأموال، ومن المهم أن تستعيد المؤسسة

¹⁸ فشيذة صورية، (تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، 2012/2011، ص 75 .

¹⁹ رابح زرقاني، (أبعاد و اتجاهات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2014/2013، ص 52 .

²⁰ رابح زرقاني، مرجع سابق ذكره ، ص 52، 53.

الأموال التي استثمرتها في أصل من الأصول، و يتم استرجاع هذه الأموال عن طريق تشغيل هذا الأصل و في نفس الوقت تقوم بتسديد التزاماتها .

-**الرقابة المالية:** تتم الرقابة المالية عن طريق تقييم أداء النشاط مقارنة بالخطط الموضوعية، و يتم هذا التقييم من خلال الاطلاع على تقارير الأداء ، بإبراز الانحرافات ثم تحديد مسببات حدوثها.

الفرع الثالث : مصادر التمويل

أ- **المصادر الداخلية :** تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بداية نشاطها كغيرها من المؤسسات على مصادر داخلية قبل لجوئها إلى المصادر الخارجية، وتتمثل المصادر الداخلية فيما يلي²¹ :

1 -**رأس المال الخاص (الأموال الخاصة) :** ويسمى أيضا الأموال الخاصة ويتكون من الأموال الشخصية التي يحصل عليها صاحب المشروع من خلال علاقاته مع المحيط مثل العائلة والاصدقاء، إضافة إلى مساهمة الشركاء، ويكون هذا الجزء من الأموال ضروري في مرحلة الانطلاق والنمو، وهو أيضا عامل مهم لأن المساهمة الشخصية ترتجم ثقة صاحب المشروع في مشروعه كما تحافظ على استقلاليتها المالية.

2-**التمويل الذاتي :** يعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل الأكثر استعمالا من طرف المؤسسة وذلك للمرونة في هذا النوع من التمويل لتلبية الاحتياجات التمويلية وكذا جاهزيته عند الطلب، فالتمويل الذاتي يمثل الفرق بين صافي التدفقات النقدية كمداخيل بعد تخفيض التكاليف للمؤسسة خلال السنة وقيمة الأرباح الموزعة على المساهمين، والاهتلاكات و المؤونات التي تذخرها المؤسسة لمواجهة المخاطر المستقبلية، ويعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل الداخلي وبديلا تمويليا أمام المؤسسة لشراء أصول جديدة ودون الحاجة إلى الاقتراض من المصادر الخارجية.

ب- **المصادر الخارجية :** عادة لا تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تغطية كل إحتياجاتها التمويلية من المصادر الداخلية لذلك فهي تلجأ إلى المصادر الخارجية والمتمثلة فيما يلي²²:

1-**الائتمان التجاري :** حيث يعتبر الائتمان التجاري نوع من أنواع التمويل القصري الأجل والذي تحصل عليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الموردين وهي تمثل قيمة المشتريات الآجلة للبضائع والمواد الأولية التي تحصل عليها المؤسسة من الموردين، وبالتالي فإنه يعتبر مصدرا آليا للتمويل لأنه مرتبط بالتغير في حجم المشتريات ولكن رغم ذلك فيمكن أن يصبح هذا التمويل مكلفا جدا بالنسبة للمؤسسة المقترضة إذا لم تقم بتسديد قيمة المشتريات في الآجال المحددة، مما يسئ إلى سمعتها في السوق.

²¹ بوراس تومية ، (تقييم التمويل المهيكل من طرف الدولة في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لاستكمال شهادة الماستر، جامعة ورقلة، 2015، ص 06.

²² بوراس تومية، مرجع سبق ذكره، ص، ص 06، 07.

الفصل الأول: الاطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويلها

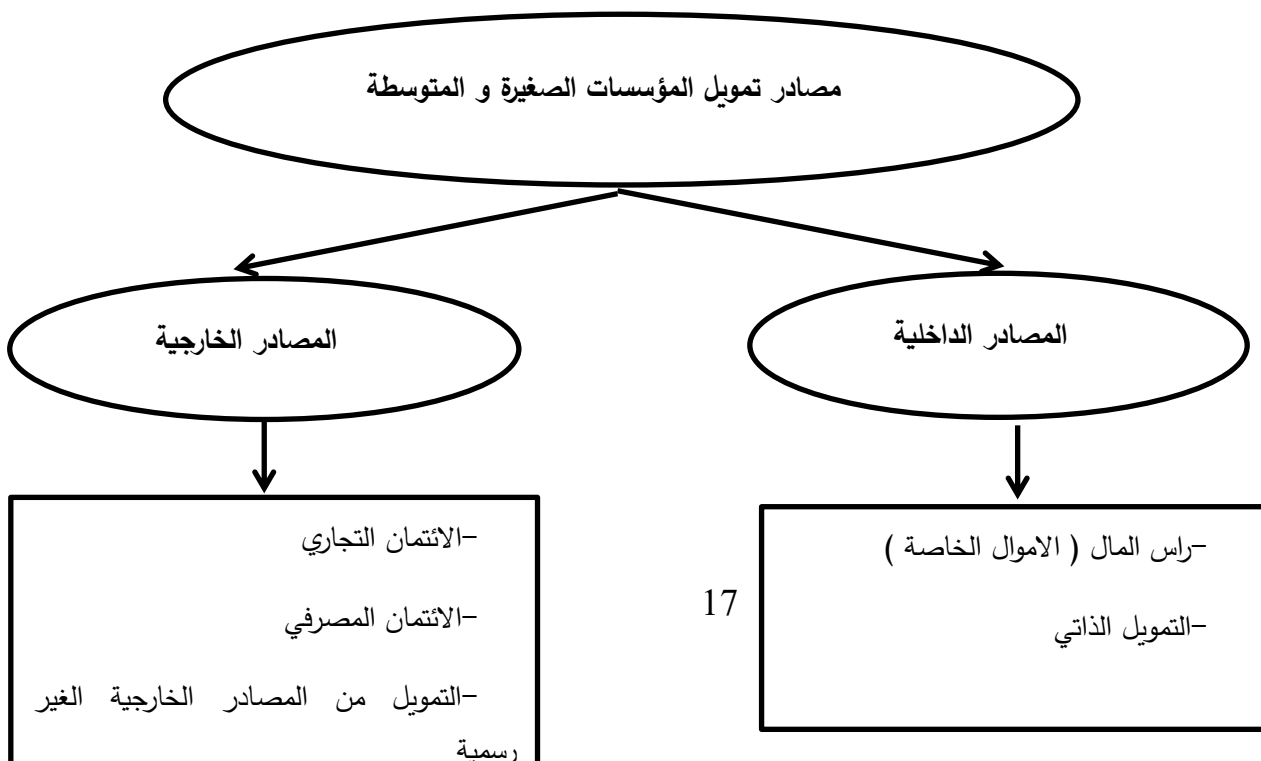
2- الائتمان المصرفي : يمثل القروض القصيرة الأجل عامة التي تتحصل عليها المؤسسة من البنوك لتمويل إحتياجاتها القصيرة الأجل والقروض المتوسطة والطويلة الأجل لتمويل إستثماراتها، ويتمثل الائتمان المصرفي في تلك الثقة التي يوليها البنك للمؤسسة بوضع تحت تصرفها مبلغ من المال أو تقديم تعهد من طرفه لفترة محددة يتفق عليها الطرفين، ويقوم الطرف المقترض في نهاية الفترة بالوفاء بجميع التزاماته وذلك لقاء فائدة يتفق عليها يحصل عليها البنك.

3- التمويل من المصادر الخارجية الغير رسمية: يعتبر هذا النوع من التمويل من أكثر المصادر شيوعا لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية وذلك بسبب التعقيدات التي يجدها أصحابها في الحصول على التمويل من الجهات الرسمية، والتمويل الغير الرسمي هو ذلك التمويل الذي يتم من خلال قنوات تعمل غالبا خارج الإطار القانوني للدولة حيث يأخذ هذا التمويل مجموعة من الأشكال كالتمويل من الأصدقاء والأقارب جمعيات تناوب الادخار والائتمان وغيره من الأشكال الأخرى.

4- تمويل عن طريق مؤسسات مهيكله من طرف الدولة متخصصة في الدعم : رغبة من الحكومة في ترقية وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك المصغرة، قامت بإنشاء مجموعة من المؤسسات والهيئات الحكومية من أجل تمويل الشباب ودعمهم في إنشاء المؤسسات وتشجيعهم على الاستمرار، بالإضافة إلى الجمعيات التي تسعى إلى تزويد هذا النوع من المؤسسات بالدعم والمساعدات المالية والفنية وذلك بغية التقليل من حالات عدم التأكد في البيئة الخارجية المالية والقانونية للمؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة.

5- عقود تحويل الملكية : الذي يعبر عن قيام المؤسسات المالية بشراء أو خصم ديون المؤسسات التجارية التي تعمل في حقل السلع الاستهلاكية، أو قيام البنوك التجارية بشراء حسابات المدينين كالسندات والفواتير الموجودة لدى المؤسسات التجارية أو الصناعية والتي تتراوح مدتها بين 30 _ 120 يوم، والهدف من هذه العملية هو توفير السيولة النقدية بشكل مستمر .

الشكل رقم 1.1: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:



المصدر: بوراس تومية ، (تقييم التمويل المهيكل من طرف الدولة في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لاستكمال شهادة الماستر، جامعة ورقلة، 2015، ص05.

المطلب الثاني : هياكل و عوائق تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الفرع الأول : هياكل دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1- وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يعتبر إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصناعات التقليدية نقطة تحول مهمة في واقع هذه المؤسسات ، ودليلا واضحا على أهميتها ومكانتها في الاقتصاد الوطني ،حيث تسعى هذه الوزارة إلى:

-ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

-تكتيف النسيج الصناعي.

-تقديم الدعم للقطاع.

-مساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على حل مشاكلها.

-وضع سياسة المتابعة.

-القيام بالإحصائيات وتقديم المعلومات.

2-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI:

أنشئت هذه الوكالة سنة 2001 متماز بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي ،حيث تسعى إلى استقطاب الاستثمارات الوطنية والاجنبية ومن مهامها مايلي:

-ضمان ترقية وتنمية ومتابعة الاستثمارات الوطنية والاجنبية.

-توفير الخدمات الإدارية من خلال المكاتب الخاصة بهم.

-الترحيب برجال الأعمال المقيمين والغير المقيمين ومساعدتهم.

-تسري الصندوق ودعم منح الامتيازات المتعلقة بالاستثمار²³

3-الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC:

الصندوق الوطني للتأمين على البطالة هيئة حكومية جزائرية أنشئت في 1994 لمساعدة الفئة التي فقدت مناصب عملها لأسباب اقتصادية أو بشكل لا إرادي لتسهيل إعادة الإدماج، وذلك عبر طرق البحث الفعلي عن مناصب العمل والمساعدة في الاجراءات لإنشاء مؤسسة أو عن طريق التكوين والتحويل. إذا فقد تطور دور الصندوق من مجرد تقديم الإعانات الى جهاز حكومي لدعم الاستثمار والتقليص من حجم البطالة ما يتضح من مهامه:

المساعدة على البحث عن عمل؛ دعم العمل الحر؛ التكوين بإعادة التأهيل.

4-الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA (اونساج سابقا):

هي هيئة عمومية ذات طابع خاص، تعمل تحت وصاية مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة، تتكفل بتسيير جهاز ذو مقاربة اقتصادية، يهدف إلى مرافقة حاملي أفكار المشاريع لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في مجال انتاج السلع والخدمات، وتسعى إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي، وتمنح إعانات مالية وامتيازات جبائية خلال كل المراحل المرافقة، تتواجد الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية على مستوى كل الولايات بالإضافة إلى فرع في الدوائر الكبرى، وتتمثل مهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في: تحسين ونشر ثقافة المقاولاتية؛ تقديم النصح والدعم المالي لحاملي المشاريع؛ مرافقة الشباب حاملي فكرة مؤسسة ناشئة حتى تجسيدهم الفعلي لمشاريعهم؛ تطور المهارات التقنية ومهارات التكوين لدى مسيري المؤسسات المصغرة؛ ضمان المرافقة والمتابعة الدورية للمؤسسات المصغرة من أجل ديمومتها.

5-صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR:

تم إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سنة 2002 ويعتبر صندوق الضمان مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي يديره مدير عام، ويسيره مجلس إدارة يتكون من ممثلي بعض الوزارات ، و ممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة²⁴. و يهدف إلى:

ضمان القروض إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك، حيث

²³علي باكر، (دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر، جامعة ورقلة، 2016/2017، ص.

ص12، 13.

²⁴علي باكر، مرجع سبق ذكره، ص 14.

يتعلق الأمر بـ: تسديد جزء من الخسارة التي يتحملها البنك في حالة عدم تسديد القرض، وتتراوح نسبة الضمان بين 10% و 80% من القرض البنكي تحدد النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القرض ودرجة المخاطرة، كما أن المبلغ الأدنى للضمان يساوي 4 ملايين دينار والمبلغ الأقصى يساوي 100 مليون دينار.

6-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

تم انشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14-04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المعدل، وهي وكالة ذات طابع خاص. تتمثل في شبكة للمركزية تضم 49 تنسيقية ولأئية منها تنسيقين بالجزائر العاصمة، موزعة عبر كافة أرجاء الوطن، وهي مدعمة بخلايا المرافقة على مستوى الدوائر. وبالتالي يعتبر جهاز القرض المصغر برنامجا يعتمد على السياسة الاجتماعية الهادفة إلى مكافحة البطالة والاضعاف المتردية للمجتمع وهو موجه إلى أشخاص بدون عمل ولكنهم قادرين على القيام بنشاط معيشي مصغر بواسطة دعم مالي قليل، وبشروط مرنة ومريحة، وعلى هذا يعتمد هذا الجهاز على منح قروض في الآجال السريعة تتكون من مبالغ صغيرة، يتم تسديدها على المدى القصير أو الطويل وتكون مرفقة بمساعدة الدولة والتي تتمثل في تخفيض نسبة الفوائد مع ضمان يتكفل به صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة²⁵.

الفرع الثاني : عوائق تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

-عدم تخفيض نسبة القروض الموجهة إلى المؤسسات على المستوى الوطني، من قبل البنوك التجارية، إلى المؤسسات الصغيرة، إذ أدت الظروف بهذه الاخيرة إلى الاستفادة بجزء يسير فقط من تلك القروض الاجمالية.

-إرتفاع معدلات الضرائب على رقم الأعمال الدخل، الأرباح الصناعية والتجارية وغيرها.

-مشكل العقار الذي يعد أساسيا في الحصول على الترخيص لإنشاء مؤسسة صغيرة.

-تعدد إجراءات الحصول على القروض جعل العديد من المشاريع تموت في المهد لعدم إقدام أصحابها على الإقتراض، كما أن عملية منح القروض تمر بالعديد من المراحل المملة والبيروقراطية، الشيء الذي جعل المستثمرين يحجمون عن الاقدام لتجسيد مشاريعهم.

-نقص الخبرة والكفاءة لدى الاطارات البنكية في إجراء دراسات جدوى للمشاريع المعروضة عليهم²⁶.

-طول مدة الإجراءات حيث تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في البلدان النامية من البطء الشديد في معالجة ملفات طلبات التمويل بعد إيداعها على مستوى البنوك.

²⁵عجلان العياشي ، بن حميدة صونية، (الإطار المؤسسي لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر)، ورقة بحثية، ص، ص 08, 09 .

²⁶تومية بوراس، مرجع سبق ذكره، ص، ص 07, 08.

الفصل الأول: الاطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويلها

-صعوبة الحصول على القروض من خلال عزوف البنوك عن إقراض المؤسسات الصغيرة لارتفاع درجة مخاطر الاستثمار فيها .

-عدم القدرة على اللجوء إلى الأسواق المالية حيث يمثل سوق المال ميزة تمويلية هامة.

-ضعف التمويل الذاتي حيث من أهم المشاكل التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي ضعف القدرة على التمويل الذاتي نتيجة محدودية المدخرات الشخصية وعدم كفايتها للوفاء بحاجاتها التمويلية²⁷.

²⁷ ربحان الشريف, بومود إيمان، مرجع سبق ذكره، ص,ص 06, 07

خلاصة الفصل الاول :

بناءا على ما سبق، يمكن استخلاص أنه لا يوجد تعريف موحد وشامل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وذلك بسبب اختلاف المعايير المستخدمة والظروف الاقتصادية والاجتماعية في كل دولة. ومع ذلك، فإنه يتم التوافق على خصائصها العامة ومكانتها الاقتصادية الهامة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى الرغم من هذا الاختلاف في تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إلا أنها تواجه مشكلات وقيود تعترض نموها و تهدد بقاءها. لذا، ينبغي تحديد ودراسة هذه المشكلات من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيزها ودعمها وتطويرها. يتطلب ذلك وجود برامج دعم وتأهيل مخصصة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تهدف إلى تعزيز قدرتها التنافسية وتحسين أدائها والمساهمة في التنمية الاقتصادية .

الفصل الثاني: اليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك التجارية

تمهيد الفصل الثاني :

يعتبر البنك التجاري نوعا من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان، فالبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة، و أولئك الذين يحتاجون لهذه الاموال، ويعد البنك التجاري أدهم الوسطاء الماليين في الاقتصاد، إذ أنها توفر نظاما ذا كفاية يقوم بتعبئة ودائع ومدخرات الافراد والمؤسسات، وبهذا تحقق البنوك أرباحها عن طريق الفرق بين الفوائد وتوظيفها وتكلفة إيداعها، وكذلك من خلال الفرق بين سعر الفائدة الدائنة والمدينة.

كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعد من أدهم الفرص المتاحة لتحقيق أرباح البنوك لما تتميز به المؤسسات من سمات كثيرة تساهم في تحقيق أهداف البنوك، حيث تساهم في القضاء على البطالة ومحاربة الفقر وتوفير اليد العاملة وتحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمعات المتقدمة والنامية. ويمكن توسيع ذلك في هذا الفصل من خلال مبحثين و هي كالاتي :

المبحث الاول : دور البنوك التجارية في تمويل الاقتصاد

المبحث الثاني : البنوك التجارية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المبحث الاول : دور البنوك التجارية في تمويل الاقتصاد

تقوم البنوك التجارية بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب او لأجل محددة، كما تمنح القروض بما يحقق أهدافها ويدعم الاقتصاد الوطني بالإضافة الى مباشرة عمليات تنمية الادخار والاستثمار، بما في ذلك إنشاء المشروعات وما تتطلبه من عمليات بنكية وتجارية ومالية، لذا سنتناول في هذا المبحث مطلبين الاول يتضمن مفاهيم اساسية حول البنوك التجارية و المطلب الثاني اهداف البنوك التجارية و اهميتها

المطلب الاول : مفاهيم اساسية حول البنوك التجارية

البنوك التجارية هي مؤسسات مالية تهدف إلى تقديم مجموعة من الخدمات المصرفية للعملاء الأفراد والشركات. تعتبر هذه البنوك أحد الأعمدة الأساسية في النظام المالي، حيث تلعب دوراً مهماً في توفير السيولة المالية وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال الإقراض وتقديم تسهيلات الائتمان. بنوك تجارية تعد نقطة الاتصال الأساسية بين الأفراد والنظام المالي، وهي تلعب دوراً كبيراً في استقرار الاقتصاد وتوفير الخدمات المالية الضرورية لتنمية الأعمال والاستثمار. لذلك قسمنا هذا المطلب الى ثلاث فروع يتضمن الاول مفهوم البنوك التجارية و الثاني يتضمن انواعها ووظائفها اما الثالث فخصصناه لدراسة ميزانية البنوك التجارية.

الفرع الاول : مفهوم البنوك التجارية

اولا : نشأة البنوك التجارية

تشير الادبيات المالية أن اول بنك تجاري أسس في مدينة البندقية جنوب إيطاليا سنة 1157م ثم توالى ظهور البنوك في عدد من المدن التجارية الرئيسية في ذلك الوقت، ففي مدينة أمستردام نشأ أول بنك عام 1609م ، وفي لندن نشأ بنك إنجلترا عام 1694م، وبنك فرنسا عام 1800م.

وقد ارتبط ظهور البنوك التجارية تاريخيا بتطور نشاط الصيارفة والصاغة، فمنذ وقت بعيد كان الصيارفة يحتفظون بالأموال التي يودعها لديهم التجار، ورجال الاعمال، وكان كل من يرغب في الحفاظ على أمواله من الضياع أو السرقة فيقوم الصاغة والصيارفة بوضع هذه الاموال في خزائهم مع تسليم المودع إيصالا يتضمن مقدار وديعته، وهكذا نشأت الوظيفة التقليدية الاولى للمصارف وهي إيداع الاموال وكان المودع إذا أراد وديعته يعطي الصائغ أو الصيرفي الايصال، ويأخذ الوديعة.

ومع مرور الزمن أصبح الافراد يقبلون الايصال فيما بينهم كوسيلة للتبادل ،وتبقى الاموال أو الذهب مكدسا في خزائن الصاغة وقد تنبه الصاغة الى هذه الحقيقة فصاروا يقرضون ما لديهم من الاموال مقابل فائدة، وهكذا نشأت الوظيفة التقليدية الثانية للمصارف وهي الاقراض ، أما توليد النقود أو تكوينها فقد نشأت عندما كان القرض يأخذ شكل الايصال ويحرر الصائغ بدلا من الذهب أو الاموال ويعطيه للمقترض وخاصة بعدما أصبح الافراد يتقنون بهذه الايصالات ، لأنها قابلة للاستقبال بالذهب في أي وقت يشاءون كما دلتهم على ذلك تجاربهم العديدة خلال تعاملهم مع الصاغة ، بمعنى أن هذه المؤسسات التي تحولت مع الزمن إلى مصارف تجارية أخذت تكون نقودا جديدة نقود الودائع وهذا يمثل تحولا كبيرا

الفصل الثاني: اليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك

في نشاط المصارف التجارية ، لأنها أصبحت قادرة على توليد نقود تضاف الى دائرة التداول النقدي التي كانت قبل ذلك مقنصرة على الاصدار النقدي وحده وتتولى هذه المهمة الحكومات بواسطة نقود الاصدار والتي تعرف الان بالبنوك المركزية، ان البنوك التجارية لم تعد مؤسسات مالية أو مصرفية وسيطة بين المقرضين المدخرين والمقرضين المستثمرين ، بل هي مؤسسات مالية أيضا لها القدرة دون غيرها من المؤسسات المالية والمصرفية الاخرى على التأثير في عرض النقود من خلال إمكانياتها في توليد الائتمان المصرفي²⁸.

ثانيا : تعريف البنوك التجارية

التعريف الاول : يعتبر البنك التجاري نوع من أنواع المؤسسات المالية التي تركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان . والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا أولئك الذين لديهم أموال فائضة ، وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الاموال.

على الرغم من تعدد التعاريف إلى أنها جميعا تشترك او تتفق بان البنك التجاري هو عبارة عن مؤسسة أو منشأة هدفها المتاجرة بالنقود التي تحصل عليها من الغير على شكل ودائع أو قروض ، لتعيد استخدامها في مجالات استثمارية متنوعة.

تقدم البنوك التجارية خدماتها المصرفية للجمهور دون تمييز ، كما تتيح للمدخرين فرص متنوعة لاستثمار مدخراتهم ، وتعتبر البنوك التجارية من أكثر الوسطاء كفاءة لخدمة كل من المقرضين (المدخرين) والمقرضين .²⁹

التعريف الثاني : يقصد بالبنك التجاري المؤسسة التي تمارس عمليات الائتمان ، إذ يحصل البنك التجاري على اموال العملاء فيفتح لهم ودائع و يتعهد بتسديد مبالغها عند الطلب أو الاجل كما يقدم لهم القروض .³⁰

التعريف الثالث : و في الاخير يمكن أن نلخص تعريف البنك التجاري بأنه مؤسسة مالية غير متخصصة تعمل داخل السوق النقدي و يضطلع أساسا على تلقي الودائع القابلة للسحب وتتميز عملياتها بشكل خاص بالتعامل بالائتمان قصير الاجل، و هذا ما يميزها عن غيرها من المؤسسات الائتمانية كما تعرف في بعض الدول ببنك الودائع.

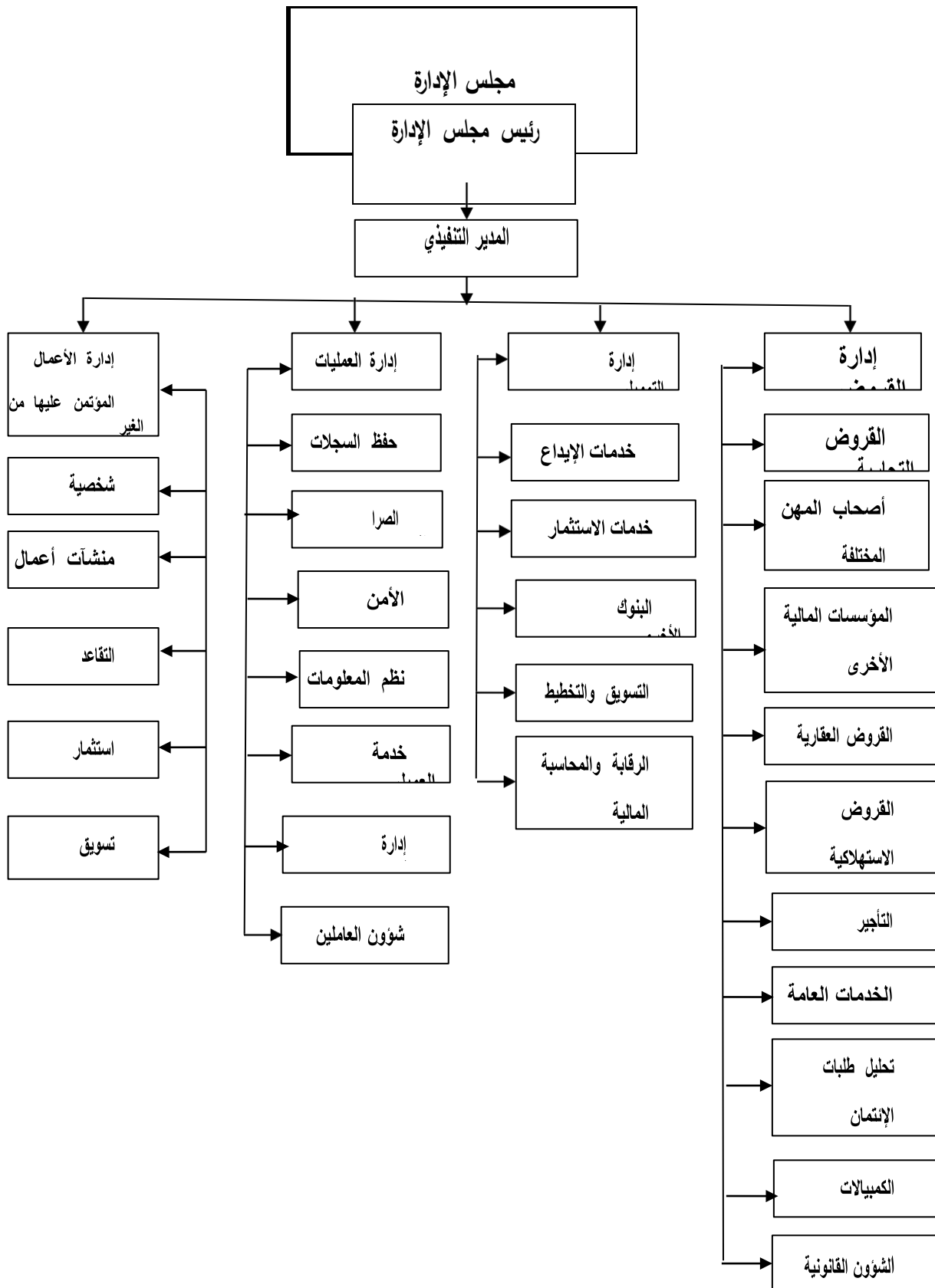
ثالثا : الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية

الشكل رقم 1.2: الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية

²⁸ رضا صاحب أبو حمد آل علي، (إدارة المصارف) (مدخل تحليلي كمي معاصر)، دار الفكر، مصر، ط2002، ص21 .

²⁹ د . عبد الاله نعمة جعفر ، محاسبة المنشآت المالية (البنوك و شركات التأمين)، دار حنين، عام 1996.

³⁰ 2003. تريكي كرين، محاضرات في مقياس الاقتصاد البنكي



المصدر: مُجَدَّ صالح الحناوي, (المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية), الدار الجامعية, مصر, 1998, ص218 .

الفرع الثاني : انواع البنوك التجارية ووظائفها

اولا : انواع البنوك التجارية

جاء قانون النقد والقرض (35-15) المؤرخ في 14 أفريل 1990 فأعاد تعريف هيكل النظام المصرفي الجزائري. ومع إتجاه الجزائر نحو إقتصاد السوق تغيرت متطلبات الزبائن مما أدى إلى ظهور مجموعة من البنوك الخاصة والمختلطة، والتي أضيفت إلى مجموعة البنوك التجارية العمومية.

1- البنوك التجارية العامة (الوطنية):

1-1- البنك المركزي(بنك الجزائر): تأسس بموجب القانون رقم (62-144) بتاريخ 13 ديسمبر 1962 وهو على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، رأس مال البنك هو ملك للدولة، والبنك لا يتعامل مع الافراد ولا يتعامل مع المنشآت بل المصارف ومع الدولة الممثلة بالخزينة العامة .

1-2- البنوك التجارية العمومية (الاولية) : يقصد بالبنك التجاري المؤسسة التي تمارس عملية الائتمان(الاقراض والاقتراض) إذ يحصل البنك التجاري على أموال العملاء فيفتح لهم ودائعهم ويتعهد بتسديد مبالغها عند الطلب أو لأجل، كما يقدم لهم القروض، وتعتبر عملية خلق الودائع أهم وظيفة تقوم بها البنوك التجارية في الوقت الحاضر .

كما هو معلوم، يوجد في الجزائر خمسة بنوك تجارية وهي :

-البنك الوطني الجزائري

-القرض الشعبي الجزائري

-البنك الخارجي الجزائري

-بنك الفلاحة والتنمية الريفية

-بنك التنمية المحلية

بالإضافة إلى :

-الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط

2-البنوك الخاصة والبنوك المختلطة:

سمح قانون النقد والقرض (90-10) للبنوك الاجنبية بإنشاء بنوك خاصة والقيام بأعمال لها في الجزائر، وذلك في إطار فتح الاقتصاد الوطني على الاستثمار الاجنبي ومواكبة تحرير النشاط الاقتصادي و المالي العالمي .وهي مؤسسات

الفصل الثاني: اليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك

ذات رؤوس أموال خاصة، تتخذ شكل مساهمات ومؤسسات تعاونية أو غيرها من الاشكال الاخرى. وبما أن هدفها هو تحقيق الربح، فإنها تسعى إلى تقديم أجود الخدمات التنافسية.³¹

الجدول رقم 4.2 : قائمة البنوك العمومية في الجزائر

العلامة التجارية	تسمية البنك بالأجنبية	تسمية البنك بالعربية
	Extérieure Banque (BEA D'Algérie)	بنك الجزائر الخارجي (ب ج خ)
	Banque National D'Algérie (BNA)	البنك الوطني الشعبي (ب و ج)
	Crédit Populaire D'Algérie (CPA)	القرض الشعبي الجزائري (ق ش ج)
	Banque Développement Local (BDL)	بنك التنمية المحلية (ب ت م)
	Banque d'Agriculture et de Développement Rurale (BADR)	بنك الفلاحة و التنمية الريفية (ب ف ت ر)
	Caisse Nationale d'Epargne et de la Prévoyance (CNEP)	الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط (ص و ت ا)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 04، 2018.

شاعر القزويني، (محاضرات في اقتصاد البنوك)، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 2000، ص 57³¹

ثانيا : وظائف البنوك التجارية

البنوك هي مكان النقاء العرض و الطلب على الاموال و النقود و هذه الاخيرة هي جسر أو وساطة لتحقيق أهداف البنك، فالبنك هو منشأة مالية عملها الرئيسي الاموال أي المدخرات المجمدة من الجمهور لغرض تقديمها لطرف آخر لاستخدامها ، و من ثمة حتى يتمكن البنك التجاري من جلب أكبر قدر ممكن من المتعاملين الاقتصاديين (أفراد ومؤسسات) يقوم بتوفير الكثير من الخدمات المصرفية فيما يتجاوب و احتياجاتها ومتطلباتهم.

و تؤدي البنوك التجارية مجموعة من الوظائف تسمى الخدمات المصرفية ، و يمكن تقسيم هذه الوظائف عموما إلى قسمين الوظائف التقليدية ، و الوظائف الحديثة و تتمثل في:

اولا :الوظائف التقليدية للبنوك التجارية :

1-قبول الودائع بمختلف أنواعها: و تتألف من:

1-1- ودائع لأجل: و هي الوديعة التي تودع لدى المصرف التجاري و لا يجوز لصاحبها سحبها أو سحب جزء منها الا بعد انقضاء المدة المتفق عليها مع المصرف .

1-2-ودائع تحت الاشعار: و هي الوديعة التي لا يمكن لصاحبها السحب منها الا بعد الاخطار المصرف لفترة زمنية متفق عليها .

1-3-ودائع تحت الطلب: لا يدفع البنك فوائد على هذه الودائع نظرا لعدم تجميدها أي مدة زمنية، و إنما يكون لصاحب الحساب الجاري الحق في السحب منه نقدا أو التحويل إلى حسابات أخرى في أي وقت و تستخدم الشيكات في عمليات السحب و التحويل مما يسهل من التعامل بين التجار . فيها يخطر المودع بنكه بالتاريخ الذي فيه يسحب وديعته، أو يخطر بذلك لرغبته في السحب بعد مدة زمنية معينة متفق عليها، و تقوم البنوك بدفع فائدة على هذا النوع من الودائع لكن بمعدل أقل من الودائع بأجل³² .

2-منح الائتمان: تمنح القروض للأفراد و المؤسسات لفترات زمنية مختلفة و هناك أنواع مختلفة من الائتمان حسب طبيعة الائتمان و استخداماته و القطاعات الممولة من الودائع بأجل .

تنقسم القروض إلى عدة أنواع و ذلك حسب المعايير المتبع في تصنيفها و لذلك سوف نكتفي بذكر الاصناف الرئيسية كالتالي :

1- من حيث النشاط الممول:

1-1- قروض إنتاجية :و هدفها تمويل النشاط الاستثماري أو الانتاجي خاصة.

1-2- قروض استهلاكية : الهدف منها تمويل الاستهلاك الخاص كالبيع بالتقسيط. 2- من حيث الغرض :

1-2-القروض التجارية : هدفها تمويل جميع النشاطات التجارية.

2-3-القروض الصناعية : هدفها تمويل مختلف الانشطة الصناعية (إنشاء ، إنتاج ،استهلاك..).

70 راصد العطار ، رياضي الحلبي ، (نقود و البنوك) ، دار الصفاء و للنشر و التوزيع ، ص 32

2-4- القروض الزراعية : توجه إلى تمويل الأنشطة الفالحة و ما يرتبط بها.

2-5- القروض الشخصية : مقدمة لأشخاص يعانون النقص في التمويل و كذلك أصحاب الحرف

البسيطة.

3- خصم الاوراق التجارية: يتقدم العملاء الحاملين للأوراق التجارية إلى البنك عند الحاجة للحصول على قيمتها في شكل نقود سائلة عبر عملية الخصم و يتقاضى البنك عمولة على ذلك.³³

4- التعامل بالاعتمادات المستندية: و يتم عن طريقها تسهيل عمليات التجارة الخارجية بحيث بموجبها يتم تسوية الالتزامات فيما بين المستورد و المصدر عن طريق انتقال مبالغ السلع المستوردة من حساب المستورد إلى حساب المصدر في الخارج و يتم ذلك بين البنوك بتقديم الوثائق الخاصة بالبضاعة موضوع الصفقة كوثائق الشحن، التامين، الرسوم الجمركية، فواتير البضاعة و وثيقة المنشأ... الخ .

5- شراء و بيع العملات الاجنبية: و ذلك بالأسعار المحددة من قبل البنك الوطني أو حسب التنظيم الساري العمل بيه في مجال سوق الصرف و كل ذلك مقابل عمولة.

6- تحصيل الشيكات: عن طريق غرفة المقاصة ، و صرف الشيكات المسحوبة.

7- تأجير الخزائن: وهي تأجير خزائن صغيرة لعملائها يحتفظون فيها بمنقولاتهم الغالية من مجوهرات أوراق مالية نقود و غيرها³⁴.

ثانيا :وظائف الحديثة للبنوك التجارية :

1- تقديم خدمات استشارية للمتعاملين : من خلال إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين و منه تحديد الحجم الامثل للتمويل و كذا طريقة السداد و مدى اتفاقها مع سياسة المشروع في الشراء و الانتاج و البيع و التحصيل.

2- خدمات أمناء الاستثمار: و تشمل توليفة واسعة من الخدمات التي يقدمها البنك لعملائه مثل :

-سداد الالتزامات الدورية.

-إقامة المعارض السلعية داخليا و خارجيا.

-إقامة التزامات لبيع و شراء السلع.

-ممارسة عمليات بيع و شراء العقارات.

-أية أعمال أخرى للعملاء طالما كانت مشروعة.

3-التوزيع : في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي الوطني يتم توزيع كافة الاموال اللازمة للإنتاج أو إعادة الانتاج و المتولدة من مصادر خارجة عن المشروع نفسه عن طريق المصرف ، و يتم ذلك عادة بالطرق الائتمانية ولا توجد أي مؤسسة أخرى غير المصارف تزاوّل هذا النشاط في ظل ذلك النظام و الذي انتهى تقريبا بانهايار الاتحاد السوفيتي.³⁵

حمداوي وسيلة , (الجودة الميزة تنافسية فل البنوك التجارية) , مديرية النشر دار قلمة , الجزائر 2009 ص 23 ³³

71 بوعتروس عبد الحق , (الوجيز في البنوك التجارية ديوان المطبوعات الجامعية) , الجزائر 2000, ص ³⁴

36 خالد الامين عبدالله , (العمليات المصرفية) , دار الوسائل للنشر 2010, ص ³⁵

الفصل الثاني: اليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك

4-خدمات مصرفية أخرى: بالإضافة إلى العمليات و الخدمات الرئيسية التي تقدمها البنوك التجارية فهناك خدمات ملحقه مختلفة منها :

-خدمات البطاقة الائتمانية.

-شراء و بيع الشيكات الاجنبية.

-البنك الالي.

5-الاشراف و الرقابة : تتولى المصارف في المجتمعات ذات التخطيط الوطني عملية توجيه الاموال المتداولة إلى استخداماتها المناسبة مع متابعة هذه الاموال للتأكد من أنها تستخدم فيما رصدت له من اغراض و للتأكد من مدى ما حققه من أهداف محددة مسبقا للمشروعات التي استخدمتها³⁶.

الفرع الثالث : ميزانية البنوك التجارية

يمكن التعرف على موارد و استخدامات البنك التجاري من دراسة عناصر الأصول و الخصوم في ميزانية .و من المعروف أن ميزانية البنك كأى منشأة أخرى تصور مركزه المالي في تاريخ معين بصفة شخصية معنوية مستقلة عن أصحاب رأسماله و المتعاملين معه . فالخصوم تمثل القيم التي يلتزم بها البنك، و الأصول تمثل موجوداته أو حقوقه التي تعادل قيمتها الدفترية التزاماته في ذات التاريخ المعين، و تمثل التزامات البنك بعناصره المختلفة الموارد التي حصل عليها من مصادر مختلفة، كما تمثل الحقوق المقابلة أوجه الاستخدام المختلفة التي تقابل هذه الموارد ،و عليه فدراسة كل من عناصر الخصوم و الأصول في ميزانية البنك التجاري تكشف عن موارد و استخدامه على التوالي:

الجدول 5.2: ميزانية البنك التجاري

الخصوم(الموارد)	الاصول(الاستخدامات)
1-الموارد الذاتية : -رأس المال -الاحتياطيات -احتياطي قانوني -احتياطي خاص 2-الموارد غير الذاتية : -شيكات وحوالات واعتمادات دورية مستحقة الدفع -مستحق للبنوك	1-الأرصدة النقدية الحاضرة: -نقود حاضرة في خزينة البنك -أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي - شيكات وحوالات وأوراق مالية تحت التحصيل 2- حوالات مخصومة : -أذونات الخزينة

³⁶ طاهر محسن الغالي، وائل مُجد إدريس، (إدارة الاستراتيجية دار)، وائل للنشر الاردن الطبعة الاولى 2007، ص 36

الفصل الثاني: اليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك

-الودائع -الجارية -لأجل -لإخطار -التوفير	-أوراق تجارية 3- محفظة الأوراق المالية (استثمارات البنك) : -أوراق مالية خاصة - أسهم وسندات خاصة -أوراق مالية عامة (سندات حكومية) 4- قروض وسلفيات : -قصيرة الأجل -متوسطة الأجل -طويلة الأجل
مجموع الخصوم	مجموع الاصول

المصدر: سامر بطرس جلدة، النقود و البنوك، الطبعة الأولى، دار البداية،الأردن،6772 .

اولا : موارد البنك التجاري

إن خصوم أو موارد البنك إنما يحصل عليها من ثلاثة مصادر: من رأس المال و الاحتياطات ثم الودائع على اختلاف أنواعها. و لا شك أن عند بداية نشاط البنك فإن اعتماد البنك سيكون على رأسماله إلى أن يمر بعض الوقت حتى يكتسب ثقة الجمهور و يمكنه أن يحصل على الموارد من أصحاب الودائع و الودائع التي تمثل الجزء الغالب من موارد البنك و لذلك فإنه ما إن تقسم موارد البنك إلى موارد ذاتية و موارد غير ذاتية.

1-الموارد الذاتية : و تشمل الموارد الذاتية رأس المال و الاحتياطات

1-1-رأس المال المدفوع: يتكون رأس المال المدفوع من الأموال التي حصل عليها المصرف التجاري من أصحاب المشروع عند تأسيسه أو من أية إضافات قد تطرأ عليه في المستقبل، ويمثل رأس المال المدفوع نسبة ضئيلة من مجموع أموال المصرف وذلك للأسباب التالية: ³⁷

- لأن المصرف لا يتعامل بشكل رئيسي بأمواله الخاصة، وإنما يعتمد على الودائع التي لديه في عمليات الاستثمار .
- صغر حجم رأس المال يمكنه من توزيع أرباح أكبر على المساهمين الأوائل في المصرف .
- ومع ذلك فيجب عدم إهمال رأس المال المدفوع وذلك للمساعدة في خلق الثقة في نفوس المتعاملين، وخاصة أصحاب الودائع الكبيرة، وفي المقابل أيضا يجب عدم المغالاة في رفع قيمة رأس المال المدفوع وذلك للأسباب السالفة الذكر.

رشاد العصار، رياض الحلبي، (النقود والبنوك)، دار الصفاء للنشر والتوزيع، طبعة 1، عمان 2000، ص63 ³⁷

1-2-الأرباح المحتجزة : تعتبر الأرباح المحتجزة جزءا من حقوق المساهمين وتتخذ الأرباح المحتجزة أشكالا عديدة تشمل ما يلي :

1-2-1-الاحتياطات: وهي مبالغ تكونت على مر الزمن، وتكون تحت تصرف السلطات المسؤولة في البنك في أي وقت، ومصدر هذه الاحتياطات الأجزاء المقطوعة من الأرباح، ومن الأرباح الغير موزعة وعلاوة إصدار الأسهم عند زيادة رأس المال.

وتنقسم الاحتياطات إلى الأقسام التالية:³⁸

1-2-1-1-الاحتياطي الإجباري (القانوني): وهو نسبة مئوية يقطعها المصرف كل عام من صافي أرباحه بشكل إجباري وذلك بحكم القانون الذي يصدره البنك المركزي في ذا الخصوص أو بحكم الأعراف والتقاليد المصرفية السائدة .

1-2-1-2-الاحتياطي الاختياري: وهو احتياطي يكونه المصرف من تلقاء نفسه بشكل اختياري وذلك بأن يقطع نسبة معينة من صافي أرباحه كل عام كاحتياطي اختياري يودع لدى البنك المركزي .

1-2-1-3-الاحتياطي العام: وهو احتياطي آخر يقطعها المصرف من صافي أرباحه، وذلك لمواجهة أية خسارة قد يتعرض لها المصرف زيادة على الاحتياطي القانوني والاختياري.

1-2-2-المخصصات: وتستخدم المخصصات في تعديل الأصول لتجعلها ممثلة لقيمتها الحقيقية في تاريخ إعداد الميزانية، طبقا لأسس التقييم المتعارف عليها، ومن أمثلة المخصصات مخصص الديون المشكوك فيها، مخصص الاستهلاك، مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية.

1-2-3-الأرباح المدورة: وهي الأرباح الغير موزعة، حيث يقطع المصرف جزءا من أرباحه للتوزيع (بعد خصم الاحتياطات والمخصصات) على شكل أرباح غير موزعة يستطيع المصرف توزيعها متى شاء .

3-الموارد الخارجية: وتتمثل الموارد الخارجية في الأموال التي يحصل عليها البنك التجاري من خارج نطاق أمواله الذاتية وتشمل المصادر الخارجية ما يلي :

1-3-الودائع المصرفية: يتلقى البنك التجاري مجموعة متنوعة من ودائع الأفراد ورجال الأعمال والمشاريع والمؤسسات المالية والبنوك الأخرى، وتعتبر هذه الودائع المصدر الرئيسي لموارد البنوك التجارية وهي عبارة عن ديون مستحقة لأصحابها في ذمة البنك التجاري .

وتكون هذه الودائع على شكل حسابات جارية أو تحت الطلب أو على شكل ودائع ادخارية أو للأجل .

1-3-1-الودائع الجارية (تحت الطلب): وتكون هذه الوديعة على شكل حساب جاري أو حساب الشيكات وتتمثل هذه الودائع في الأموال التي يودعها الأفراد والهيئات في المصارف التجارية. وهذه الحسابات يقوم البنك التجاري بفتحها دون قيد أو شرط، ويستطيع العميل السحب أو الإيداع منها في أي وقت شاء ولا يدفع البنك فائدة على هذا النوع من الحسابات، ولكن الاتجاه الحديث يشجع إعطاء فائدة بسيطة خاصة بالنسبة للمبالغ الكبيرة بقصد جذبها .

³⁸ سليمان بودياب، (اقتصاديات النقود والبنوك)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1996، ص 96.

الفصل الثاني: اليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك

وتحتل ودائع المصارف فيما بينها، و ودائع الحكومة والمؤسسات العامة مكانا بارزا بين الودائع الحقيقية الجارية .

3-1-1-1-ودائع البنك: وهي قيام أحد البنوك بإيداع جزء من أمواله في بنك آخر. هذه الأموال التي يودعها البنك يكون قد تلقاها على شكل إيداعات لديه من قبل الأفراد والمشاريع والمؤسسات الخاصة أو الحكومية أو من قبل الدولة، والإيداع من قبل بنك لدى آخر، يمثل الإيداع الثاني، وهذا النوع من التوظيف يحقق للبنك مستوى مرتفع من السيولة، يمكنه من تلبية طلبات السحب عن طريق تسييل وديعته الجاهزة لدى البنك الآخر .

3-1-1-2-الودائع الحكومية (ودائع القطاع العام):لقد توسع هذا النوع من الودائع نتيجة التوسع في نشاط الدولة الإقليمي، بحيث أصبحت هذه الودائع تمثل نسبة كبيرة من ودائع البنوك التجارية خاصة في الدول ذات الفائض النقدي الحكومي³⁹.

3-1-2-الودائع لأجل والودائع الادخارية والائتمانية :

3-1-2-1-الودائع للأجل: وهي مبالغ يتم إيداعها لدى المصارف التجارية، ولأجل متفق عليه مع المصرف والودائع لأجل نوعان: ودائع للأجل خاضعة للإشعار وهي ودائع تودع لدى المصرف التجاري، ولا يتم السحب منها إلا بعد إخطار المصرف بفترة زمنية متفق عليها عند الإيداع كأسبوع أو شهر مثلا. وبالمقابل يدفع المصرف التجاري فائدة على هذه الودائع .

3-1-2-2-الودائع الادخارية: وهي تمثل مدخرات يودعها أصحابها لحين الحاجة إليها بدلا من تركها عاطلة في خزائنها الخاصة، وتقويت فرصة الحصول على عائد مقابلها دون التضحية باعتبار السيولة، ومن أهم صور الودائع الادخارية: دفاتر التوفير والادخار، التي يتزايد انتشارها في المصارف التجارية، نظرا لطبيعتها المشتركة بين الودائع الادخارية والجارية .ويعكس تطور أرصدة حسابات التوفير لدى البنوك التجارية تطور مدخرات القطاع العائلي وميله لإيداع هذه المدخرات لدى الجهاز المصرفي⁴⁰.

3-1-2-3-الودائع الائتمانية: وهي الودائع الناشئة عن فتح حسابات اعتماد، واستخدام هذا الاعتماد من جانب الأفراد أو المشاريع للقيام بنشاطهم الاقتصادي، واحتمال تقدم أصحاب الشيكات المسحوبة مطالبين بتسديد قيمتها، وتستند هذه الودائع عادة إلى الثقة بفتح الاعتماد أو إلى الرهونات أو الكفالات .

3-1-2-4-القروض المصرفية: يمكن للبنك التجاري أن يقترض من البنك المركزي، عند الحاجة وبشروط معينة، كما يمكنه أن يقترض من غيره من البنوك التجارية عند الحاجة للسيولة، وتعتبر القروض بين المصارف من أهم مصادر الأموال للبنوك التجارية في الوقت الحاضر، وقد تحدث حسابات دائنة ومدنية تترتب عليها التزامات لأحد البنوك على آخر، نتيجة المعاملات المالية والتسويات، و قد تتم هذه القروض بين البنوك وفروعها ومراسليها أو معتمديها في بلدان أخرى.

³⁹ سليمان بودياب، نفس المرجع السابق، ص134.

⁴⁰ صبحي تادريس قريضة، مدحت محمود العقاد، (النقد والبنوك والعلاقات الدولية)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1983، ص131، 132.

ثانيا: استخدامات البنوك التجارية :

يبين جانب الأصول كيفية توظيف موارد المصرف التجاري، ومن الوجهة العامة إذا ألقينا نظرة فاحصة على عناصر الأصول في ميزانية أي بنك تجاري راسخ الأقدام يتبين لنا أن موارده موزعة على قائمة من الاستخدامات تتدرج تنازليا حسب سيولتها وطبقا لهذا التدرج التنازلي في درجات السيولة يمكن تصنيف هذه الأصول في النقاط التالية :

1- السيولة من الدرجة الأولى (نقدية احتياطي) : تتمثل السيولة من الدرجة الأولى في الأرصدة التي في حوزة البنك التجاري، سواء كانت ناتجة عن رأس المال أو من الإيداعات، وتتخذ السيولة من الدرجة الأولى شكل النقدية، سواء في الصندوق أو لدى البنك المركزي، كما قد تكون على شكل أصول في مرحلة التحصيل مثل الشيكات المستحقة على البنوك التجارية الأخرى .

2- السيولة من الدرجة الثانية (أوراق حكومية-أوراق تجارية مخصصة) : ويعتبر هذا التوظيف قصير الأجل وذا سيولة مرتفعة، حيث يمكن تحويل هذه الأوراق إلى سيولة نقدية من الدرجة الأولى في أسرع وقت وبأقل جهد وبأقل نفقة ممكنة، وهي ذات هدفين ضمان الاسترداد والسداد، وتحقيق العائد من التشغيل ومنها أدون الخزنة والأوراق التجارية، والكمبيالات المخصصة.

3-القروض التي يقدمها البنك (التسليف أو الائتمان) : يتركز نشاط البنك التجاري على منح القروض، حيث يحقق عائدا مناسب يوازي الخطورة المحتملة، والقروض التي يقدمها البنك التجاري تكون على شكل نقود قانونية، أو شكل اعتمادات مستندية لتمويل التجارة الخارجية أو مجرد فتح حساب دائن، وفي المقابل يحصل البنك على سعر فائدة يحتسب على أساس مدة القرض وقيمه، وتنقسم قروض البنوك التجارية من حيث الغاية إلى ما يلي :

1-3-القروض العقارية: وهي القروض المقدمة للأفراد أو المشاريع لتمويل شراء، وتجارة الأراضي والمباني، وإقامة المنشآت، وهذه القروض متوسطة وقصيرة الأجل .

2-3-القروض المقدمة للأفراد: وذلك بقصد تمويل احتياجاتهم ومشترياتهم الاستهلاكية، خاصة من السلع المعمرة، مثل السيارات .

3-3-القروض المقدمة للمؤسسات المالية المتخصصة: مثل شركات بيع وتجارة الأوراق المالية أو مؤسسات الادخار . هذا بالإضافة إلى القروض المقدمة للمؤسسات غير الاقتصادية لتمويل احتياجاتها كالمؤسسات التعليمية والدينية والصحية .

4- الاستثمارات (محفظة الأوراق المالية): قد يخصص البنك التجاري نسبة معينة من أمواله لتوظيفها في شراء الأوراق المالية (السندات) وهي تمثل سيولة من الدرجة الثالثة، نظرا لصعوبة تحويلها إلى سيولة من الدرجة الأولى، حيث تحتاج إلى وقت، وقد تتعرض للخسارة نتيجة التقلبات في القيمة السوقية، وهي تمثل قروض طويلة الأجل .

5-الأوراق الحكومية وقروض القطاع العام⁴¹ :

⁴¹ سليمان بودياب، مرجع سبق ذكره، ص 139.

الأوراق الحكومية هي أدوات مالية تصدرها الحكومات لتمويل أنشطتها، مثل بناء المشاريع العامة أو تغطية العجز في الميزانية. هذه الأوراق تشمل عادة السندات الحكومية والأذونات، وتعتبر من الأدوات الآمنة للمستثمرين نظراً لأن الحكومة هي التي تصدرها.

أما بالنسبة لقروض القطاع العام فهي قروض تقدمها الدولة أو الحكومة لتمويل مشاريع أو نشاطات في القطاع العام، مثل بناء المدارس، المستشفيات، البنية التحتية، أو تمويل عمليات الحكومات المحلية. يمكن أن تكون هذه القروض مقدمة من مؤسسات مالية محلية أو دولية، وقد تشمل أيضاً تسهيلات ائتمانية من البنوك أو مؤسسات التمويل العالمية.

المطلب الثاني : اهداف البنوك التجارية و اهميتها

في هذا المطلب تطرقنا الى اهداف البنوك التجارية و اهميتها وقسمناه الى فرعين :

الفرع الاول : اهداف البنوك التجارية

تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي الربحية والسيولة والأمان:

1-الربحية :إن المعيار الأساسي لمدى كفاءة الإدارة المصرفية هو حجم الأرباح التي تحققها.

ويقوم مبدأ الربحية على تعظيم أرباح البنك، ولتعظيم الربح لدى البنك يجب عليه الزيادة في إيراداته، ولا يتحقق ذلك إلا باتساع حجم معاملاته وزيادة نشاطاته، وتنوع حافظة أوراقه المالية، وبمدى تطور خدماته وزيادة الحوافز المقدمة لعملائه، إلا أن هذا الاندفاع نحو تحقيق أعلى معدلات الربحية لا يكون على حساب المخاطر التي يترتب عليها الوقوع في أزمات السيولة⁴².

2-السيولة : وتعني السيولة في البنوك التجارية قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المتمثلة في مواجهة طلبات المودعين ومقابلة طلبات الائتمان .

ويعتبر عامل السيولة وثيق الصلة بالبنك التجاري، وترجع هذه الثقة إلى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، وهو أمر يتوقف على قدرته على تحويل الأصول إلى سيولة بسرعة دون خسارة في قيمتها، وتعتبر النقود أكثر الأصول سيولة، ولكنها في نفس الوقت غير مدرة للعائد. لذلك فإن محاولة التوفيق والموائمة بين الربحية والسيولة تملّي على البنك ضرورة أن يحتفظ بجزء من موارده في صورة نقدية سائلة، والجزء الثاني يوظفه في استثمارات مختلفة ومتنوعة لإشباع عامل الربحية⁴³.

3-الأمان: يقصد بالأمان أن تجعل البنوك التجارية نفسها في مستوى أمان مقبول من المخاطر (مثل مخاطر التصفية الإجبارية)، لأنه إذا حدث أي خلل فإن جمهور المودعين يتأثرون وربما يقومون بسحب ودائعهم⁴⁴.

الفرع الثاني : اهمية البنوك التجارية

⁴² أحمد فريد مصطفى، محمد فريد عبد المنعم عفر، الاقتصاد النقدي و المصرفي بين النظرية و التطبيق، مؤسسة شهاب، الاسكندرية، 2000، ص251.

⁴³ محمد يونس، عبد المنعم مبارك، (النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص255.

حسين بن هاني، (اقتصاديات النقود والبنوك)، دار الكندي، الأردن، 2003، ص207، ⁴⁴

الفصل الثاني: اليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك

-تعد البنوك التجارية من أهم المؤسسات التي لها تأثير في التنمية الاقتصادي لأي دولة، لما تقوم به من مجموعة من الوظائف وتقديم العديد من الخدمات للشركات والافراد، وتظهر أهمية البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية من خلال الاتي : البنوك ضرورية ولا غنى عنها للتبادل لما توفره من أساليب و أدوات تؤدي إلى تبسيط و تسريع و زيادة المبادلات، مثال: استعمال الشيك ⁴⁵.

-لدي البنوك التجارية القدرة على توليد الاموال من الاحتياطات المتولدة من إيداعات الجمهور.

-تعد البنوك التجارية القناة الاساسية التي من خلالها تبرز الدولة سياستها النقدية.

-يستطيع البنك التجاري تقديم الخدمات المالية بشكل أفضل وواسع من باقي المؤسسات المالية كما يستطيع أن يلبي كل من الحاجات الائتمانية و الدفع و التوفير لكل من الافراد والاعمال و الحكومات.

-تلعب البنوك التجارية دورا مهما في تنمية الاسواق والمؤسسات المالية، كما تساهم في تخفيف مشاكل البطالة من خلال خلق فرص عمل.⁴⁶

المبحث الثاني : البنوك التجارية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المطلب الاول : علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اولا : إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

لقد دعت الضرورة بالنسبة للبنوك في إطار سعيها المتواصل لتدعيم قدراتها التنافسية و مواجهة تحديات عصر العولمة ، أن تسعى الى تقديم خدمات تمويلية مبتكرة من خال تنوع مجالات توظيف مواردها على أسس تتماشى مع احتياجات العملاء المتعددة .

لقد شكل زيادة التوسع في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أحد أهم الميادين التي تعد مجالا لتطوير النشاط التمويلي للبنوك ، باعتبار أن هذا القطاع من المؤسسات يشكل غالبية النسيج المؤسساتي في أغلب الدول، وحتى تكون إستراتيجية البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فإنها تتطلب توافر المتطلبات التالية:

-تكييف المستويات الادارية الخاصة بالدراسات واتخاذ القرارات لتحقيق الكفاءة و الفعالية وذلك بالاهتمام ب :

•توفير أدوات و دعائم تسيير القروض .

•تطوير و تنمية القدرات الادارية على تحليل خطر تقديم القروض للمؤسسات الصغيرة و

المتوسطة.

•إعداد السياسة الاقتراضية للبنك بما يتماشى و الاهداف العامة المسطرة .

•العمل على توزيع الخطر الائتماني على مختلف النشاطات الاقتصادية.

⁴⁵ بعلاش زكية، بشير خيرة نورة هدى، (واقع الادارة المالية في البنوك التجارية وتحدياتها الجديدة ودراسة التطبيقية للبنك الجزائري وكالة مستغانم 878، مذكرة مقدمة

لنيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص مالية و محاسبة)، جامعة مستغانم، دفعة 2022، 2023، ص 37 .

⁴⁶ بعلاش زكية، بشير خيرة نورة هدى، نفس المرجع السابق، ص 38.

الفصل الثاني: اليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك

-الحث على إنشاء مؤسسات رأسمال المخاطر و مؤسسات التمويل الايجاري من أجل تغطية نقص مستوى التمويل الذاتي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

_المرافقة و المساعدة الدائمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وخاصة في الميادين التالية:

- الدخول في مشاريع التعاون و الشراكة .
- إعادة اعادة الهيكلة و الخروج من مراحل التعثر .
- مرافقة أصحاب المؤسسات في عمليات التصدير و الدخول للأسواق الاجنبية
- الدخول للأسواق المالية.

التعاون و التنسيق مع الهيئات في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة توفير المعلومات الضرورية حول هذه المؤسسات ⁴⁷.

ثانيا : متطلبات علاقة دائمة بين البنوك و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

حتى تتحقق علاقة تتميز بالثقة و التعاون بين البنك و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي تبدأ عادة بحصول المؤسسة على قرض من البنك ، لابد من توفر الشروط الاساسية التالية :

- تحقيق علاقة قوية و دائمة بين البنك و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، والتي تركز على الشفافية و الحوار و الثقة كأحد أهم مبادئها .

-على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تقديم كل المعلومات الضرورية للبنك (الحسابات السنوية ، الوضعية المالي ، التزاماتها تجاه البنوك الاخرى).

-على البنوك تقديم لأصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كل المعلومات المتعلقة بشروط منح القروض التي تلبي احتياجاتها المالية (القواعد التنظيمية لمنح القروض).

-على أصحاب المؤسسات اعلام البنوك بأي تغيرات تطرأ على الوضعية العامة للمؤسسة ، التي تكون لها آثار على علاقاتها مع البنوك المقرضة .

-تجنب البنك أي تعطيل وتقصير في إتخاذ قراراته في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ⁴⁸.

ثالثا :المبادئ الضرورية للبنوك في منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أشارت بعض الدراسات المتخصصة الى أن هناك مجموعة من المبادئ الضرورية التي لابد من إتباعها من طرف البنوك عند الاقبال على الاهتمام بتمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي كالتالي :

-الاستخدام الجيد و التدقيق لأدوات التحليل المالي.

⁴⁷-عبد الحكيم عمران، (إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع الاستراتيجية ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، 2007، ص 67.

⁴⁸-شهرزاد برجي، (إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012، ص122.

- المعرفة الجيدة للمسيرين ومحيطهم .
- طلب الضمانات الكافية من أجل دعم المخاطر.
- المتابعة شبه اليومية لتطور المؤسسة.
- تنظيم وتبسيط تدفق المعلومات بين المؤسسة و البنك.
- دراسة المخاطر في الواقع من طرف مصلحة القروض.
- المساعدة الفعالة للمصالح الادارية على مستوى البنوك في متابعة المخاطر⁴⁹.

المطلب الثاني : طرق تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يقوم النظام المصرفي في أي دولة على مجموعة من المؤسسات التي يعتمد نشاطها على تجميع المدخرات المحلية لأفراد المجتمع، ووضعها في متناول المشروعات والاشخاص الراغبين في الحصول على القروض، وباعتبار البنوك التجارية جزء من الجهاز المصرفي، فمن مهامها تقديم القروض بمختلف أنواعها الى شتى القطاعات الاقتصادية، وعادة ما تتدنى مساهمة البنوك التجارية في توفير التمويل للمشروعات الصغيرة و المتوسطة ذلك ان تلك المشروعات تحتاج للائتمان طويل الاجل الذي يفضل البنوك التجارية-على الاغلب- عدم اللجوء اليه خوفا من عدم قدرة هذه المشروعات على توفير الضمانات اللازمة وعدم التسديد عند تاريخ الاستحقاق .

ولذلك تلجأ البنوك التجارية الى الاقراض قصير الاجل بصورة عامة ومتوسطة الاجل نوعا ما .
هاته القروض تصنف حسب طبيعة نشاط الممول الى قروض الاستغلال و قروض الاستثمار⁵⁰.

اولا: قروض الاستغلال :

وهي القروض الموجهة لتمويل كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة التي غالبا لا تتعدى 12 شهرا وتتمثل في :

1-القروض العامة: تسمى أيضا القروض عن طريق الصندوق أو قروض الخزينة فهي تستهدف تغذية صندوق الزبون وتلبية احتياجاته الانية السيولة، وتلجأ معظم المؤسسات الى مثل هذه القروض لمواجهة الصعوبات المالية المؤقتة، كما أن هذا النوع من القروض موجه لتمويل الاصول المتداولة بصفة عامة وليس لتمويل أصل معين، وتشمل القروض العامة ما يلي:

1-1-تسهيلات الصندوق: هي عبارة عن قروض موجهة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة او القصيرة التي تواجهها المؤسسة و الناتجة عن تأخر الايرادات عن النفقات، حيث تلجأ المؤسسات الى طلب هذا القرض لمواجهة نفقات متعلقة بفترات زمنية قصيرة جدا.

⁴⁹-عبد الحكيم عمران، مرجع سبق ذكره، ص 68.

⁵⁰-دارين شطي، (دور البنوك التجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة حالة بنك القرض الشعبي CPA) مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2015، ص 48.

1-2- السحب على المكشوف: تستفيد منه المؤسسة التي تسجل نقصا في الخزينة ناتجا عن عدم كفاية رأس المال العامل، وهو يعني المبلغ الذي يسمح للبنك بعملية سحبه بما يزيد عن رصيد حسابها الجاري، ويفرض البنك فائدة على العميل خلال الفترة التي تسحب فيها مبالغ تفوق رصيد الدائن في الحساب الجاري ويتوقف حساب هاته الفائدة بمجرد عودة الرصيد مدين.

1-3- قرض الموسم: يستعمل هذا النوع من القروض لمواجهة حاجيات الخزينة الناجمة عن النشاط الموسمي كنشاطات إنتاج وبيع اللوازم و الادوات المدرسية أو إنتاج وبيع المحاصيل الزراعية الموسمية فبارتباط النشاط الموسمي بدورة الاستغلال فإن مدة هذا القرض لا تتعدى تسعة أشهر.

1-4- القرض بالتزام: وفي هذه الحالة لا يتم تقديم المبالغ المالية للمؤسسات بصورة مباشرة وانما إعطاء ثقة للبنك فقط ، حيث يتمثل القرض في الضمان الذي يقدمه البنك للعميل لتمكينه من الحصول على الاموال من جهة اخرى، ويكون البنك مخيرا على اعطاء الاموال اذا عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته⁵¹.

ثانيا: قروض الاستثمار:

وهي القروض الموجهة لتمويل تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة، أي التي تتراوح مدتها ما بين سنتين (02) الى سبع سنوات (07) وتتمثل في:

1-قروض متوسطة الاجل : توجه القروض المتوسطة الاجل لتمويل الاستثمارات التي لا تتجاوز مدة استعمالها 7 سنوات مثل الآلات والمعدات، ووسائل النقل وتجهيزات الانتاج بصفة عامة حيث لا تتجاوز مدة حياة الاصل الممول مدة القرض، ويمكن التمييز بين نوعين من القروض متوسطة الاجل.

1-1-قروض متوسطة الاجل قابلة للتعبئة: وهي القروض التي تسمح للبنك بالحصول على السيولة عند الحاجة اليها ، وذلك عن طرق إعادة خصم هذا القرض لدى مؤسسة مالية أخرى مما يسمح له بالتقليل من خطر تجميد الموال لفترة طويلة.

1-2-قروض متوسطة الاجل غير قابلة للتعبئة: وهي القروض التي يكون فيها البنك مخيرا على إنتظار سداد القرض لأنه لا يتوفر على امكانية الخصم، وهنا تظهر المخاطر المرتبطة بتجميد الاموال بشكل كبير(مخاطر أزمة السيولة) ، ولتقادي هذه المخاطر يجب على البنك أن يحسن دراسة ملفات القروض جيدا.

2-القروض طويلة الاجل: يستند هذا النوع من القروض الى مصادر خارجية طويلة الاجل في الغالب لتمويل كل الاحتياجات ذات الطبيعة الدائمة للمؤسسات المستفيدة منها، وفي غالب الاحيان لا يتجاوز التمويل (70%) من مبلغ المشروع، أما مدته فتتجاوز 7 سنوات، وهي مرتبطة بإمكانيات المؤسسة المقترضة في التسديد، أما الضمانات المطلوبة في هذا النوع من القروض فهي: الرهن الرسمي بالدرجة الاولى، الكفالة، الرهن الحيازي، وأحيانا الكفالة المصرفية.⁵²

⁵¹ -الطاهر لطرش، (تقنيات البنوك) ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، سنة2003، ص، ص57، 58.

⁵² -حياة نجار، ملكية زغيب، (دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر)، الملتقى الوطني حول البنوك التجارية والتنمية الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945 ،قلمة، 7 و8 ديسمبر 2004. ص، ص162، 163.

خلاصة الفصل الثاني :

من خلال ما تم التطرق اليه في هذا الفصل من مفاهيم و وظائف البنوك التجارية نصل الى ان لها دور مهم و فعال تقوم به من خال وظائفها مما ينعكس بصورة ايجابية على الاقتصاد الوطني, كما أنه مما لا ريب فيه أن التمويل بمختلف مصادره يعتبر أحد الركائز الاساسية التي تعتمد عليها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في انطلاق نشاطها و متابعته أو توسيعه و تطويره حسب الهدف المسطر.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA

تمهيد الفصل الثالث :

تسعى هذه الدراسة إلى توضيح دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال التركيز على تجربة بنك القرض الشعبي الجزائري (وكالة الاغواط). وتهدف إلى فهم طبيعة التسهيلات والخدمات التي يقدمها البنك لهذه المؤسسات، ومدى فعاليتها في دعمها وتشجيعها على الاستمرار والنمو.

كما تحاول الدراسة اقتراح سبل لتوسيع مساهمة البنك على مستوى الولاية، وتطوير أدوات وأساليب التمويل بما يتماشى مع متطلبات العصر وتحديات المنافسة البنكية، خاصة في ظل انفتاح الأسواق وتراجع الحواجز التقليدية بين الدول. وقد تم اعتماد منهج دراسة الحالة، بالاعتماد على أدوات مثل المقابلة، الملاحظة، والتحليل الإحصائي. وقد قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مباحث وهي :

المبحث الاول : الاطار العام لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA

المبحث الثاني : دراسة حالة منح قرض الاستثمار في بنك القرض الشعبي الجزائري

المبحث الثالث : التحليل الإحصائي لتمويل بنك القرض الشعبي الجزائري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المبحث الاول : الاطار العام لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA

يعد بنك القرض الشعبي الجزائري من أبرز المؤسسات المصرفية المتخصصة في منح القروض، حيث تمكن من تقديم خدمات متنوعة وذات جودة عالية لفائدة زبائنه

وقسمناه الى مطلبين بحيث الاول يتكلم عن تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري و الثاني بطاقة فنية لوكالة الاغواط .

المطلب الاول : تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري CPA

اولا : نشأة بنك القرض الشعبي الجزائري

انشئ القرض الشعبي الجزائري بتاريخ 29 ديسمبر 1966 ، مقره الرئيسي بشارع العقيد عميروش بالجزائر العاصمة براس مال قدره 150 مليون دينار جزائري ، ليخلف المصارف الشعبية التي كانت متواجدة قبل عام 1966 وهذه المصارف هي :

- البنك الشعبي التجاري والصناعي لوهرا

- البنك التجاري و الصناعي للجزائر

- البنك الجهوي و التجاري و الصناعي لعنابة

- البنك الجهوي للقرض الشعبي الجزائري

وضمت اليه الشركة المرسلية للبنوك في 30 ماي 1968 ، والشركة الفرنسية للتسليف عام 1971، وتم تدعيمه بعد ذلك بضم البنك الجزائري المصرفي في 1 جانفي 1986 ولبنك 9 وحدات جهوية (تقسيم 1983)، اما فروعه فقد بلغت 114 فرع (وكالة) في بداية 1985 وتقلص هذا العدد الى 78 وكالة وذلك بعد تاسيس بنك التنمية المحلية BDL وبلغ رأسماله في عام 1980 مايعادل 600 مليون دينار جزائري وميزانيته 11,6 مليار دج ليرتفع هذا الرقم الى 36 مليار دج في بداية عام 1985 ، اما عدد العاملين به فقد ارتفع من 454 عامل وعام 1967 الى 2630 عامل عام 1985 ، وفي السنوات الاخيرة بلغ عدد العاملين 4293 عاملا من بينهم 1290 اطارا ، اما عن عدد الحسابات المفتوحة لديه فقد بلغت 167 الف حساب عام 1984 ، وفي الاونة الاخيرة بلغت حسابات الزبائن 945155 حسابا.

وقد بلغ راس ماله عام 1998 الى 13600 مليون دج، وقدّر عام 2000 ب

21600 مليون دج و عام 2006 اصبح يقدر ب 29300 مليون دج .

وفي نهاية عام 2000 اصبحت شبكة القرض الشعبي الجزائري تمتد في جميع انحاء الوطن والذي يتضمن 121 وكالة مجهزة اعلاميا، و15 مديرية جهوية، وتسمح منتجات وخدمات البنك بالاستجابة لاحتياجات عدد كبير من الزبائن سواء كانوا افراد طبيعيين او مؤسسات، ويتبع البنك سياسة التكوين المتواصل للموظفين لاجل الرفع من كفاءتهم المهنية.

53

⁵³ بوحيدة فوزي، (دور الضمانات في تأمين القروض البنكية دراسة حالة CPA وكالة الاغواط)، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، جامعة الاغواط، نقدي و بنكي،

ثانيا : مهام واهداف بنك القرض الشعبي الجزائري

1- مهامه :

وفقا للقوانين و القواعد المعمول بها في المجال المصرفي فان بنك القرض الشعبي الجزائري مكلف بالقيام بالمهام التالية :

- معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض، الصرف والصندوق.
- فتح حسابات لكل شخص طالب لها واستقبال الودائع.
- تحديد ضمانات متصلة بحجم القروض المشاركة في جميع الادخارات.
- المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والقطاعات الاخرى.
- تأمين الترقيات الخاصة بمنح القروض وجلب الودائع.
- تطوير الموارد والتعاملات المصرفية وكذا العمل على خلق خدمات مصرفية جديدة مع تطوير المنتجات والخدمات القائمة.

- تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار.
- تطوير شبكته ومعاملاته النقدية تطوير قدرات تحليل المخاطر، تقسيم السوق المصرفية والتقرب اكثر من ذوي المهن الحرة، التجار والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- الاستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي مع اعادة تنظيم القروض⁵⁴.

2-اهدافه :

لجا بنك القرض الشعبي الجزائري الى القيام باعمال ونشاطات عديدة للوصول الى استراتيجية جعلهم مؤسسة بنكية كبيرة وهذا بهدف تدعيم مكانته ضمن الوسط البنكي وتتمثل الاهداف الرئيسية في :

- توسيع وتنويع جودة الخدمات.
- الحصول على اكبر حصة في السوق.
- تحسين نوعية وجودة الخدمات .
- تطوير الجهود قصد تحقيق نتائج في تحصيل القروض وفي جذب موارد اضافية.
- جلب العملة الصعبة.
- المساهمة في تنمية الاقتصاد المحلي والوطني.
- الرفع من قيمة الدخل القومي.
- تقديم احسن الخدمات من اجل جلب الزبائن.

⁵⁴ بوحيدة فوزي، مرجع سبق ذكره، ص 60.

- تحقيق اكبر مردودية.

- بقاء اكبر بنك على مستوى الترتيب الوطني⁵⁵.

المطلب الثاني : بطاقة فنية لوكالة الاغواط

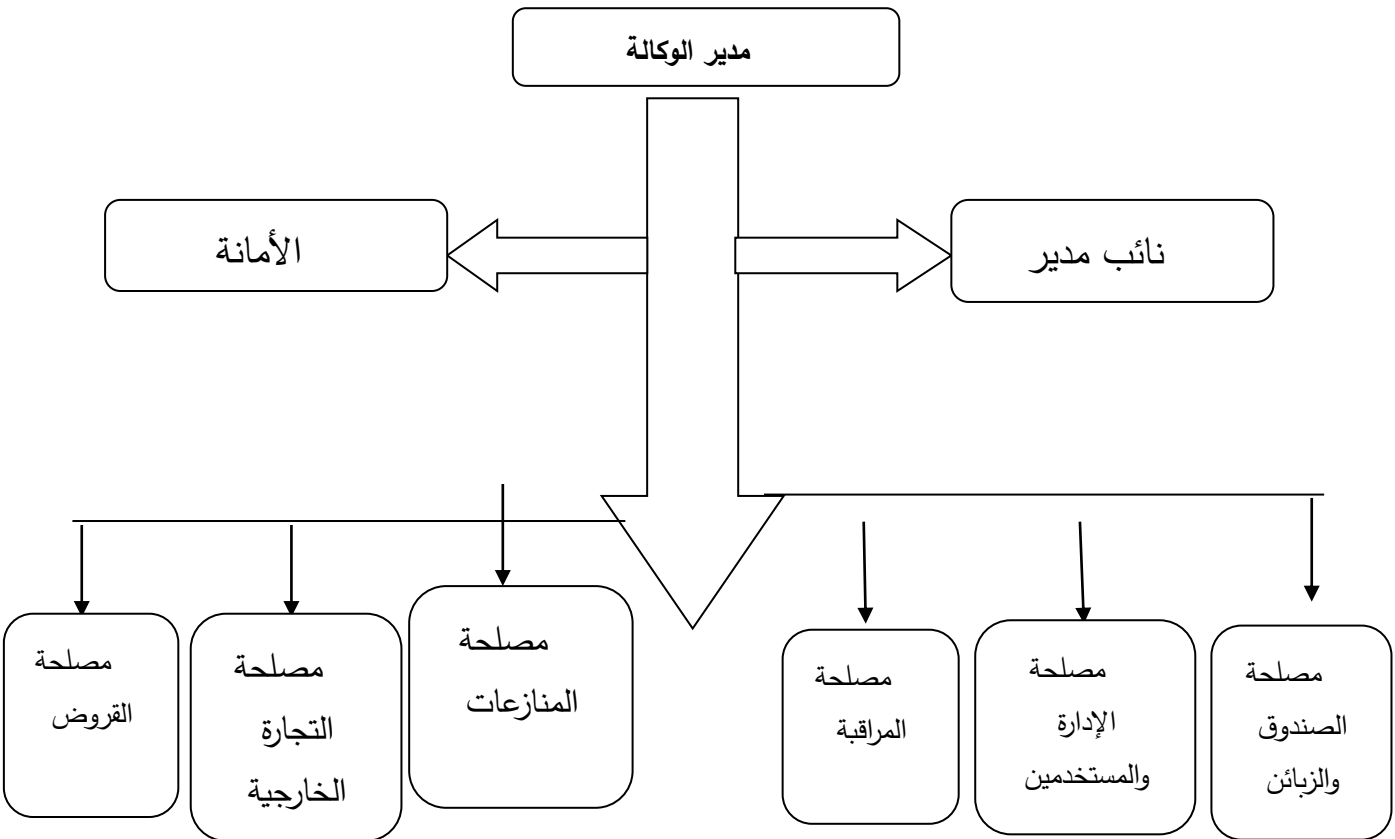
اولا : تعريف القرض الشعبي الجزائري بالأغواط

تعد وكالة بنك القرض الشعبي الجزائري لولاية الأغواط مؤسسة اقتصادية تجارية وهي وكالة تابعة اقليميا لمجموعة استغلال غرداية التي تحمل الرقم الإستدلالي 176 والتي تضم 7 وكالات هي : غرداية ، الجلفة ، بريان ، حاسي مسعود، تقرت ، ورقلة الأغواط ، بحيث تأسست هذه الأخيرة بتاريخ 1975/04/05 وهي واقعة في وسط حي أحمد بن سالم المعمورة - الأغواط -، وتعد الوكالة من الصنف الأول وهذا الترتيب قدم للوكالة حسب نمو رقم أعمالها وتطورها .

ثانيا : الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري بالأغواط

ندرج في هذه النقطة الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري لولاية الأغواط وتحليله .

الشكل 1.3 : الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي بالأغواط



المصدر : من طرف وكالة الاغواط

⁵⁵ ربيعي ام الخير , (دور الصيرفة الالكترونية في تحسين جودة الخدمات المصرفية -دراسة حالة بنك CPA- تقرت-), مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر-الطور الثاني-, جامعة ورقلة, اقتصاد نقدي و بنكي, 2021, ص 36.

تحليل الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري :

يتكون بنك القرض الشعبي الجزائري لولاية الأغواط من عدة مصالح وهي :

1-مدير الوكالة : وينقسم إلى نائب المدير والأمانة حيث يقوم نائب المدير بمساعدة مديره مع جميع عمال الوكالة لأن كل عامل يكمل الآخر وكل قسم يكمل الآخر ، أما الأمانة فهي المصدر الأساسي الذي يؤدي إلى نجاح جميع المصالح الموجودة بالوكالة لأن جميع أعمال الوكالة تعتمد أولا وأخيرا عليها إذن فهي مركز العمل .

2-مصلحة الصندوق والزيائن : وهي مصلحة خاصة بإستقبال الزبائن وتقديم الخدمات البنكية المتمثلة في فتح الحسابات وتسيير العمليات المالية وتقديم الشيكات وبطاقات الدفع وخدمات الانترنت وتكوين قاعدة بيانات خاصة بالزيائن ، وهي تتكون من عدة موظفين :

- رئيس مصلحة الصندوق : ودوره الإشراف على المصلحة ومراقبة سير عملها ، كما يقوم بعمليات المقاصة .

- أمين الصندوق : وهو المكلف بكل العمليات الخاصة بتسليم و إستلام النقود لعملاء البنك .

- أمين الشباك : وهذا الأخير يقوم بعمليات إدخال لكل الصكوك والأوراق المالية جهاز الحاسوب لبرمجتها داخل الوحدة المركزية بنظام المعلوماتية المعمول به في البنك وذلك من أجل زيادة أو نقصان الرصيد في الحسابات الجارية .

3- مصلحة الإدارة والمستخدمين : وتقوم بتسيير موظفي البنك وحفظ ملفاتهم .

4-مصلحة المراقبة : وهي مصلحة مراقبة المصالح الأخرى ومراقبة جميع العمليات البنكية سواء كانت داخلية أو خارجية وكذلك مراقبة حالة المعلومة وتسيير تأمين الأخطار والنقائص المقدرة ومراقبة حساب الدائن ويشرف عليها رئيس المصلحة والذي يقوم بجميع العمليات الإدارية والبنكية ويسهر على المعلومات المبرمجة وهذا بوجود دليل كتابي مثلا صك أو وصل أو سند .

5-مصلحة المنازعات : وهي مصلحة خاصة بعمل المنازعات التي تخص البنك في جميع مصالحه بصفة عامة ولمصلحة القروض بصفة خاصة وهذا لتحصيل الإئتمان .

6-مصلحة التجارة الخارجية : وهي تخص كل التعاملات الخارجية أي التحويلات من البنك الجزائري إلى بنوك في دول أخرى وتسهيل عمليات الدولة للدول الأجنبية أي تسيير القروض الخارجية وتعد هذه المصلحة من أهم مصالح البنك ويشرف عليها رئيس مصلحة العمليات الخارجية وهي تعمل تحت رقابة المدير .

7-مصلحة القروض : تعد مصلحة القروض من أهم المصالح في البنك وذلك بمنحها لتدعيمات مالية للمؤسسات أي تقوم بدفع عجلة الإستثمار مع فرض نسب فائدة تساعد في زيادة عائدات البنك وينتج عنها تخفيض البطالة ويشرف عليها رئيس مصلحة القروض والمكلف بالدراسات ويعمل كذلك تحت رقابة المدير .⁵⁶

المبحث الثاني : دراسة حالة منح قرض الاستثمار في بنك القرض الشعبي الجزائري

في ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة والسعي نحو تحقيق تنمية مستدامة، باتت المؤسسات، خاصة الصغيرة والمتوسطة، بحاجة ماسة إلى مصادر تمويل كافية تمكنها من الاستثمار والتوسع. وتُعد القروض الاستثمارية التي تمنحها البنوك من أهم الأدوات التي تتيح للمؤسسات تجسيد مشاريعها على أرض الواقع. وسنحاول من خلال هذا المبحث شرح وتبسيط شروط واجراءات منح القروض البنكية الاستثمارية

المطلب الاول : شروط منح القروض البنكية الاستثمارية في بنك القرض الشعبي الجزائري

قبل أن يتخذ البنك القرار النهائي لمنح أو عدم منح القرض يجب عليه القيام بدراسة شاملة لوضعية المؤسسة طالبة القرض وسمعتها ومدى ملائمة الضمانات المقدمة من طرفها مع القرض المطلوب، أي التأكد من قدرة كفاءة المؤسسة على تسديد الالتزام التعاقدية في الأجل المتفق عليه.

اولا : وثائق تكوين ملف قرض الاستثمار في البنك

تنقسم الوثائق التي يطلبها بنك القرض الشعبي الجزائري إلى:

1-الوثائق الإدارية: تشمل ما يلي :

- طلب خطي ممضي من الشخص طالب القرض أو ممثل المؤسسة.
- وثيقة التسجيل لدى APSI وتصريح الحصول على الامتيازات الضريبية التي تقدمها.
- نسخة من القانون الأساسي بالنسبة للأشخاص المعنويين.
- نسخة من BOAL (bulletin officiel des annonces légales) .
- نسخة من عقد الإيجار أو الملكية لمحل المشروع.

2-الوثائق التقنية:

- تصريح البناء .

⁵⁶ معلومات مقدمة من طرف الوكالة.

-تقديم مخطط تنفيذ المشروع.

- تقديم دراسة جيولوجية بالنسبة لبعض المشاريع .

3- الوثائق الاقتصادية والمالية:

- دراسة تقنية اقتصادية للمشروع.

- الفواتير الشكلية أو عقد تجاري يبين التجهيزات التي تم شراؤها محليا.

4-الوثائق المحاسبية و الضريبية :

- الميزانيات الثلاثة الأخيرة، وجدول حسابات النتائج لنفس السنوات.

- الميزانية التقديرية وجدول حسابات النتائج التقديري لخمس سنوات الأخيرة.

- الوثائق الضريبية وشبه الضريبية لأقل من ثلاثة أشهر بالنسبة للمؤسسات التي بدأت نشاطها، و تصريح بالوجود للمؤسسات التي في طور الإنجاز .

- شهادة أداء المستحقات للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية و حوادث العمل والأمراض المهنية⁵⁷ (انظر الملحق رقم 01) .

و بالنسبة لشروط منح قرض الاستغلال فهي موضحة في (الملحق رقم 02).

ثانيا : الضمانات التي يشترطها البنك

إن هذه الضمانات ليست موجهة لاشخاص معينين أو لمؤسسات معينة بل هي تشمل جميع من يطلب الاقتراض، و تختلف باختلاف نشاط المؤسسة ونوع القرض و مدته، هي تنقسم إلى:

1-الضمانات الشخصية : ترتكز الضمانات الشخصية على التعهد الذي يقوم به الاشخاص والذي بموجبه يعد بتسديد المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق، ويشترط في هذا الطرف الكافل أن يكون شخصا معروفا ذو سمعة معروفة فيما يتعلق بمركزه المالي، وتنقسم الضمانات الشخصية إلى:

-الكفالة: وهي مكتوب يصدر من طرف شخص عادي أو معنوي يضمن الدفع إذا كان المدين لم يدفع في تاريخ الاستحقاق، ويتم الدفع لصالح الدائن.

⁵⁷ بنية عصامي، (التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمة القرض الشعبي الجزائري cpa)، جامعة بسكرة، سنة 2014، ص، ص، 22، 23.

-**الضمان الاحتياطي:** يعرفه البعض على أنه التزام مكتوب من طرف شخص معين يلتزم بموجبها بتسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين على التسديد فهي بذلك تشبه الكفالة لكنه متعلق فقط بضمان تسديد الورقة التجارية أي يخص الأوراق التجارية فقط .

2-**الضمانات الحقيقية:** على عكس الضمانات الشخصية الضمانات الحقيقية تكون بضمان موجودات ملموسة وهي تضم قائمة واسعة من السلع والعقارات والتجهيزات، وللبنك حق بيع هذه الضمانات في حالة عجز العميل عن السداد، أي أن الضمان الحقيقي هو تخصيص عنصر من عناصر الأصول المنقولة أو غير المنقولة من المستثمر لضمان التسديد للبنك التجاري⁵⁸.

المطلب الثاني : إجراءات منح القروض البنكية الاستثمارية

يقوم البنك بعد التأكد من أن الملف الذي تقدمت به المؤسسة الصغيرة والمتوسطة كامل ويحتوي على جميع الوثائق الضرورية يقوم ب:

-التأكد من صحة الوثائق المقدمة إليه، ومن سمعة المؤسسة طالبة القرض خاصة في حالة كون المؤسسة عميل جديد لدى البنك.

-الاتصال بباقي البنوك لمعرفة علاقة المؤسسة بها، وهل قدمت لها قروض لم تسدها بعد أم انها قامت بتسديدها.

- القيام بدراسة اقتصادية للمشروع من خلال دراسة مردوبيته، والأخطار التي يمكن أن يتعرض لها، وتأثيره على المنطقة وعلى الاقتصاد الوطني.

- القيام بدراسة حول المنافسة في السوق.

- التأكد من قيمة الضمانات المقدمة .وبعد الانتهاء من دراسة الملف ، يتخذ المدير ونائبه ومدير مصلحة القروض ، قرار منح القرض للمؤسسة أو عدم منحه ، وكما سبق وأن أشرنا يتم تحويل الملف إلى الفرع بولاية باتنة ، لإعادة دراسته واتخاذ قرار منح القرض إذا كانت قيمة القرض لا تتعدى 4000000 د ج ، وإلا فإن الملف يرسل إلى المديرية العامة بالعاصمة لاتخاذ القرار النهائي.⁵⁹

المبحث الثالث : التحليل الاحصائي لتمويل بنك القرض الشعبي الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة -ولاية بسكرة-

⁵⁸ بودية فاطمة، بن واضح سنوسي عائشة، (دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاقتصادية في الجزائر)، جامعة الشلف، سنة 2023، ص، ص، 7، 8.

⁵⁹ بنية عصامي، (التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمة القرض الشعبي الجزائري cpa)، جامعة بسكرة، سنة 2014، ص، ص، 152.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً أساسياً في دعم الاقتصاد الوطني من خلال خلق فرص العمل وتنشيط الاستثمار المحلي. وفي الجزائر، يُعتبر بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) من أهم البنوك العمومية المساهمة في تمويل هذه المؤسسات، تماشياً مع السياسات الحكومية الهادفة إلى دعم هذا القطاع الحيوي.

بحيث يهدف هذا البحث إلى تقديم تحليل إحصائي لتمويلات CPA الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقسمنا هذا المبحث إلى مطلبين الأول عن تطور وعدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي مولها بنك القرض الشعبي و الثاني مساهمة بنك القرض الشعبي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المطلب الاول : تطور وعدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي مولها بنك القرض الشعبي -ولاية بسكرة-

اولا : تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

جدول رقم 6.3: عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية بسكرة خلال: 2001- 2002-2003:

العام	2001	2002	2003	2004
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2061	2781	2168	2536

المصدر : بنية عصامي , (التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمة القرض الشعبي الجزائري CPA), جامعة بسكرة, سنة 2014, ص, 155.

التعليق:

تحتل ولاية بسكرة المرتبة 36 من حيث عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين 48 ولاية على المستوى الوطني، وتعتبر هذه المرتبة متواضعة خاصة إذا ما قارنا عدد السكان (588648 نسمة) بعدد المؤسسات في هذه الولاية، علما بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل 99.7% من المجموع الكلي للمؤسسات.

كما يبين لنا الجدول انه بين عام 2001 و 2002 تم إنشاء أكثر من 720 مؤسسة صغيرة متوسطة، بينما في عام 2003 اختفى من هذه المؤسسات أكثر من 613 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، أي أكثر من 85% من المؤسسات المنشئة، وهذا نتيجة لضعف دراسات الجدوى التي يقوم بها أصحاب هذه المؤسسات ، سواء من حيث مردودية المشروع ،أو الموقع الذي تم اختياره لإنشاء المؤسسة ، أو دراسة المنافسة على مستوى السوق، أما بين عام 2003 إلى غاية الثلاثي الثاني من عام 2004 تم إنشاء 368 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA

إن هذه الإحصائيات تدل على الإقبال الكبير على إنشاء هذه المؤسسات خاصة المصغرة منها، إلا أن العوائق التي تواجهها خاصة فيما يتعلق بالتمويل تحول دون انطلاق هذه المؤسسات وبقائها⁶⁰

ثانيا: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي مولها بنك القرض الشعبي الجزائري

جدول رقم 7.3: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي مولها CPA خلال: 2001-2002-2003:

السنة	2001	2002	2003
عدد المؤسسات	27	28	33

المصدر : بئينة عصامي, (التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمة القرض الشعبي الجزائري CPA), جامعة بسكرة, سنة 2014, ص, 157.

التعليق:

يتبين لنا من الجدول أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل CPA في ارتفاع مستمر فبعد أن كان 27 مؤسسة خلال عام 2001، أصبحت 33 مؤسسة خلال 2003، إلا أن نسبة الزيادة تعتبر ضعيفة، إذا ما قارناها بنسبة زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولاية خلال نفس الفترة كما يوضحها الجدول السابق، خاصة خلال عام 2002 حيث ارتفع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ 720 مؤسسة في حين أن عدد المؤسسات التي مولها القرض الشعبي الجزائري - وكالة بسكرة- في نفس الفترة زادت بمؤسسة واحدة فقط، نتيجة لسياسة الحذر التي يتبعها البنك في منحه هذا يعتبر أحد الأسباب التي أدت إلى إغلاق واختفاء عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السنة التالية⁶¹.

المطلب الثاني : مساهمة بنك القرض الشعبي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ينقسم هذا العنوان الى اربعة انواع من المساهمة وهم:

اولا: مساهمة CPA في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد المؤسسات:

مساهمة CPA في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة = عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل CPA × عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولاية/100.

جدول رقم 8.3: يبين مساهمة CPA في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى ولاية بسكرة:

⁶⁰ بئينة عصامي, نفس المرجع السابق, ص155.

⁶¹ بئينة عصامي, نفس المرجع السابق, ص157.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA

2003	2002	2001	العام
33	28	27	عدد م ص م الممولة من طرف CPA
2168	2781	2061	عدد م ص م في ولاية بسكرة
1.52	1.006	1.31	نسبة مساهمة CPA في تمويل م ص م

المصدر: بثينة عصامي, (التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمة القرض الشعبي الجزائري CPA), جامعة بسكرة, سنة 2014, ص, 158.

تبين لنا النتائج أعلاه أن مساهمة CPA في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب أنها محدودة جدا عرفت انخفاضا ملحوظا في عام 2002 مقارنة بعام 2001، نتيجة لارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة بمؤسسة واحدة، بينما عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة على مستوى الولاية ارتفع بـ 720 مؤسسة.

أما في عام 2003 فقد ارتفعت هذه النسبة، وهذا نتيجة لارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي قام البنك بتمويلها من جهة، واختفاء عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى.

إن هذه المساهمة عموما تعتبر ضعيفة بل أنها تكاد تكون منعدمة، و لعل أهم أسباب ضعف هذه النسبة هو إجماع CPA عن تمويل قطاع الفلاحة الذي يعتبر عصب الاقتصاد في هذه الولاية، في سؤالنا لموظفي البنك عن السبب الرئيسي لعدم إقدام البنك على تمويل هذا القطاع، كان جوابهم هو عدم تواجد وكالات للقرض الشعبي في المناطق الريفية التي تنتشر بها المساحات الفلاحية، مثلما هو الحال بالنسبة لباقي البنوك خاصة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR الذي ينشط كثيرا في تمويل هذا القطاع، والذي له عدة وكالات عبر تراب الولاية.

ثانيا : مساهمة CPA في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المبالغ

جدول رقم 8.3: مساهمة CPA في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المبالغ خلال 2001-2002-2003:

2003	2002	2001	العام
% المبالغ	% المبالغ	% المبالغ	القرض

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA

100	29,5461	100	571,01	100	287,188	حجم القروض الكلي
5,9	17,411	10,45	59,644	1,31	3,764	القروض العقارية
94,1	278,05	89,55	511,366	98,69	283,424	توزيع القروض الموجهة ل م ص م
4,08	12,06	2,9	16,516	4,04	11,594	تشغيل الشباب
43,22	127,69	71,8	410	6,27	180	قروض استثمار
46,8	138,3	14,85	84,85	88,38	253,830	قروض استغلال

المصدر: بثينة عصامي, (التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمة القرض الشعبي الجزائري CPA), جامعة بسكرة, سنة 2014, ص 160.

التعليق:

تشير الأرقام الواردة في الجدول أعلاه أن جل القروض التي بمنحها القرض الشعبي الجزائري وكالة بسكرة-موجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، بنسبة تفوق 90 % في المتوسط ، أما 10 % المتبقية فهي موجهة للقروض العقارية ، وسبب انخفاض قيمتها (القروض العقارية) يعود إلى كون أن القرض الشعبي الجزائري وكالة بسكرة -بدأ بتطبيق هذه الصيغة منذ عام 2001 فقط. كما تعكس الأرقام الواردة في الجدول أن البنك قدم خلال عام 2002 قروضا بقيم أكبر من عام 2001-2002 رغم أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة في عام 2003 أكثر من عام 2002 بـ 5 مؤسسات ، وهذا الفرق راجع إلى قيمة قروض الاستثمار التي تحصلت عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عام 2002. وهذا له تأثير إيجابي على البنك أكثر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنه رغم المبالغ التي خصصت لها إلا أن عدد المؤسسات المستفيدة قليل مقارنة مع عدد المؤسسات الغير مستفيدة من التمويل المصرفي⁶².

ثالثا : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل CPA حسب قطاعات النشاط:

جدول رقم 9.3: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل CPA حسب قطاعات النشاط خلال 2003-2001

2003		2002		2001		قطاع النشاط
%	عدد المؤسسات	%	عدد المؤسسات	%	عدد المؤسسات	
18,18	06	14,28	04	29,63	08	البناء والاشغال العمومية

⁶² بثينة عصامي, نفس المرجع السابق, ص 158, 159.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA

21,21	07	21,43	06	7,4	02	الصناعة
24,24	08	32,14	09	22,22	06	الصحة
6,06	02	7,14	02	7,4	02	النقل
12,12	04	3,57	01	3,7	01	تجهيزات كهرومنزلية
18,18	06	21,43	06	29,63	08	اخرى
100	33	100	28	100	27	المجموع

المصدر: بثينة عصامي, (التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمة القرض الشعبي الجزائري CPA), جامعة بسكرة, سنة 2014, ص161.

التعليق:

يعتبر قطاع الصحة، الأشغال العمومية، الصناعة، القطاعات الرئيسية التي قام القرض الشعبي الجزائري بتمويلها خلال السنوات الأخيرة. يحتل قطاع الصحة المرتبة الأولى من حيث عدد المؤسسات التي قام CPA بتمويلها خلال السنوات الثلاثة، وهذا نتيجة لبرنامج MEDUM الذي طبقه مؤخرا CPA.

رابعا: توزيع القروض المقدمة من قبل CPA حسب طبيعة القرض

جدول رقم 10.3: توزيع القروض التي منحها CPA للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة القرض.

2003		2002		2001		قطاع النشاط
%	عدد المؤسسات	%	عدد المؤسسات	%	عدد المؤسسات	
16,67	06	27,59	08	7,4	02	قرض الاستثمار
22,22	08	27,59	08	33,34	09	تشغيل الشباب
61,11	22	44,82	13	59,26	16	قرض الاستغلال
100	36	100	29	100	27	المجموع

المصدر: بثينة عصامي, (التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمة القرض الشعبي الجزائري CPA), جامعة بسكرة, سنة 2014, ص161.

التعليق:

ساهمت CPA خلال ثلاث سنوات في إنشاء 25 مؤسسة مصغرة جديدة في إطار دعم وتشغيل الشباب بالتعاون مع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ. مما أدى إلى زيادة حجم قروض الاستثمار التي يقدمها CPA لهذه

المؤسسات، نظرا للدعم الذي تقدمه لها الدولة. كما قدمت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة خلال نفس المدة (3 سنوات) 16 قرضا استثمار مقابل 51 قرض استغلال فمثلا في سنة 2001 قدم قرضين استثمار مقابل 16 قرض استغلال، وفي عام 2003 قدم 8 قروض استثمار مقابل 22 قرض استغلال⁶³.

خلاصة الفصل الثالث:

حاولنا من خلال هذا الفصل التقرب أكثر من واقع النظام البنكي الجزائري من خلال دراستنا لاحدى وكالات القرض الشعبي الجزائري، حيث تعرفنا على هيكل القرض الشعبي الجزائري بمختلف مديرياته من جهة، ومن جهة أخرى تطرقنا إلى تقديم الوكالة المستقبلية، إضافة إلى دراسة تمويلات القرض الشعبي الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والضمانات التي يشترطها، كما أجرينا دراسة حالة قرض استثمار ممنوح للمؤسسة، فتمكنا من معرفة السبل المتبعة من طرف البنك عند منحه لهذا القرض، حيث توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن عملية منح القرض من طرف البنك في إطار تمويله لهذه المؤسسات ال يتم بطريقة عشوائية أو تلقائية، وانم بعد دراسة معمقة للمشاريع واستعلام دقيق عن وضعية الزبون (العميل) ثم يأتي القرار بقبول او رفض التمويل.

⁶³ بثينة عصامي, نفس المرجع السابق, ص, ص 160, 161.

الخاتمة

الخاتمة:

لقد أدت التحولات السريعة في الاقتصاد العالمي بالدول المتقدمة والنامية إلى إعادة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة لدورها الفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال توفير مناصب الشغل وكذلك دعم وتنمية الصادرات...إلخ، وتستند هذه المؤسسات قدرتها على تحقيق كل ذلك من خصائصها المتنوعة كسيولة التأسيس، استقلالية الادارة ومرونتها، القدرة على التكيف مع المتغيرات المستحدثة وارتفاع جودة الانتاج وغيرها من الخصائص التي تميزها عن باقي المؤسسات الاقتصادية .

رغم كل هذا فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجد نفسها أمام تشكيلة من الصعوبات والمشاكل التي تحد من قدرتها على العمل، والمساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي، ومن أهم تلك المشاكل هو مشكل التمويل، وذلك نظرا لعدم توفر الشروط المطلوبة من طرف البنوك أي عدم وجود ضمانات وذلك لعدم ثقة هذه الاخيرة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة . وعموما وبعد دراستنا هذه يمكننا الاجابة على الفرضيات المطروحة واستنتاج مجموعة من النتائج والتوصيات من خلال النقاط التالية:

✓ الفرضية الاولى: للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ثبوت صحة الفرضية وذلك من خلال مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل، زيادة الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة بالاضافة إلى امتصاص البطالة والتقليل من حدة الفقر .

✓ الفرضية الثانية: تساهم البنوك التجارية في توفير القروض البنكية اللازمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

أثبتت هذه الفرضية صحتها وذلك من خلال قدرة البنوك التجارية على توفير آليات وطرق الدعم المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

نتائج الدراسة:

يمكن إيجازها في النقاط التالية:

✓ باعتبار الدول النامية تعاني من مشكلة البطالة بصورة حادة فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا هاما في التخفيف من حدها .

✓ تعرف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري مجموعة من العراقيل تحول دون تنمية وترقية هذا القطاع، ويعتبر مشكل التمويل أهم الصعوبات التي تواجه هذه المؤسسات في الاقتصاد الجزائري، نظرا للاحجام البنوك الجزائرية على تمويل هذه المؤسسات.

✓ لا تتناسب مساهمة البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع إمكانيات هذه البنوك من حيث الموارد التي تتوفر عليها، وذلك على الرغم من أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل أهم أصحاب الودائع لدى هذه

البنوك ، بالإضافة إلى النتائج المتوصل إليها سابقا، فإننا نستنتج من خلال قيامنا بدراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة بسكرة- بأن بنك CPA يقوم بتقديم مختلف القروض والتسهيلات الائتمانية تحت شروط محددة متمثلة في الضمانات المطلوبة من طرف البنك.

التوصيات:

من خلال هذه الدراسة يمكن تقديم بعض التوصيات المتوصل إليها :

- ✓ تعزيز موقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلم الاقتصاد الوطني وتشجيعها وتزويدها بالخدمات والتخصصات بما يبرهن على أهمية موقعها في مجمل الاهتمامات الاقتصادية الشاملة.
- ✓ ضرورة مساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحصول على التكنولوجيا اللازمة لتطوير قدراتها التنافسية.
- ✓ يجب توفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و اتباع أساليب جديدة ، تتناسب مع هذا النوع من المؤسسات .
- ✓حث البنوك و تحفيزها على توسيع الابتكارات المالية باستمرار و تنويع المنتجات المصرفية وجعلها في صالح التمويل الغير مباشر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- ✓ تدعيم و مراقبة صناديق ضمان القرض وعدم الزام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتقديم الضمانات في بداية نشأتها ، و تشجيع البنوك المانحة للقروض لاعفاءات ضريبية محددة مؤقتا.

قائمة المصادر والمراجع

1. عبده أبو السيد أحمد فتحي السيد، (الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية)، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2005، ص54.
2. سعد عبد الرسول محمد، (الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي)، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998 ص 302.
3. رضا صاحب أبو حمد آل علي، (إدارة المصارف) (مدخل تحليلي كمي معاصر)، دار الفكر، مصر، ط2002، ص21.
4. د . عبد الاله نعمة جعفر، محاسبة المنشآت المالية (البنوك و شركات التأمين)، دار حنين، عام 1996.
5. شاكِر القزويني، (محاضرات في إقتصاد البنوك)، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 2000، ص 57
6. راصد العطار ، رياضي الحلبي ، (نقود و البنوك) ، دار الصفاء و للنشر و التوزيع ، ص70
7. حمداوي وسيلة ، (الجودة الميزة تنافسية فل البنوك التجارية) ، مديرية النشر دار قالمة ، الجزائر 2009 ص 23
8. بوعتروس عبد الحق ، (الوجيز في البنوك التجارية ديوان المطبوعات الجامعية)، الجزائر 2000، ص 71
9. خالد الامين عبدالله ، (العمليات المصرفية)، دار الوسائل للنشر 2010، ص 36
10. طاهر محسن الغالبي، وائل محمد إدريس، (إدارة الاستراتيجية دار)، وائل للنشر الاردن الطبعة الاولى 2007، ص 36
11. رشاد العصار، رياض الحلبي، (النقود والبنوك)، دار الصفاء للنشر والتوزيع، طبعة 1، عمان 2000، ص63
12. سليمان بودياب، (اقتصاديات النقود والبنوك)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1996، ص 96.
13. احمد فريد مصطفى، محمد فريد عبد المنعم عفر، الاقتصاد النقدي و المصرفي بين النظرية و التطبيق، مؤسسة شهاب، الاسكندرية، 2000، ص251.
14. صبحي تادريس قريصة، مدحت محمود العقاد، (النقود والبنوك والعلاقات الدولية)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1983، صص131، 132.

15. محمد يونس، عبد المنعم مبارك، (النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 255.

16. حسين بن هاني، (اقتصاديات النقود والبنوك)، دار الكندي، الأردن، 2003، ص 207.

17. الطاهر لطرش، (تقنيات البنوك)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، سنة 2003، ص 58، ص 57.

المجلات العلمية :

1. قاضي فاطمة - سعيداني محمد، (واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناشطة في مجال المنتجات الشبيهة طبية)، مجلة البناء الاقتصادي، العدد الثاني، جامعة الجلفة.

2. خيرة مسعودي، (اليات دعم و تطوير الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر)، مجلة المنتدى للدراسات و الابحاث الاقتصادية، المجلد 05، العدد {01} 2021، جامعة الجزائر، ص 66 .

3. احمد جميل، (ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية)، مجلة معارف، جامعة ألكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، المجلد 5، العدد 8، جوان 2010، ص 244.

4. جيلالي بوشرف، فوزية بوخبزة، (دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني)، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 4، رقم 6، ص 173 .

5. سفيان عبد العزيز لخضر دولي، سمير بن عبد العزيز، (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني الجزائري)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، جامعة ام البواقي، المجلد رقم 06، جوان 2019، ص 221، ص 222.

الرسائل العلمية :

رسائل الدكتوراه :

1. زيتوني صابرين، (الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة)، أطروحة دكتوراه، جامعة مستغانم، تخصص : تجارة دولية و لوجستيك، 2016/2017، ص 20، ص 21 .

2. وردة سعايدية، (تأهيل و تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خيار استراتيجي لدعم التنوع الاقتصادي)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسات، جامعة قلمة، السنة 2023/2024، ص 13، ص 14

3. مسيخ ايوب، (دور الروح المقاولاتية في ديمومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص إدارة مؤسسات، جامعة سكيكدة، السنة 2016/2017، ص، ص 84، 85.
4. رابح زرقاني، (أبعاد و اتجاهات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2013/2014، ص 52.

رسائل الماجستير:

1. قشيدة صوراية، (تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، 2011/2012، ص 75.
2. عبد الحكيم عمران، (إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع الاستراتيجية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2007، ص 67.
3. شهرزاد برجى، (إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012، ص 122.

مذكرات الماستر:

1. بلونيس محمد-هادف محمد، (واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر و دورها في محاربة البطالة)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر، جامعة تيارت، تخصص اقتصاديات عمل، 2018/2019، ص 06.
2. كريوط شيماء-رزايقي حورية، (تقييم تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق البورصة)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص مالية المؤسسة، 2020/2021، ص 05.
3. حدوش وريدة، (المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين إشكالية التمويل و متطلبات التنمية)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسات، جامعة قالمة، السنة 2011/2012، ص 23، 24.
4. بوراس تومية، (تقييم التمويل المهيكل من طرف الدولة في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لاستكمال شهادة الماستر، جامعة ورقلة، 2015، ص 06.
5. علي باكر، (دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر، جامعة ورقلة، 2016/2017، ص، ص 12، 13.

6. بعلاش زكية، بشير خيرة نورة هدى، (واقع الادارة المالية في البنوك التجارية وتحدياتها الجديدة ودراسة التطبيقية للبنك الجزائري وكالة مستغانم 878، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص مالية و محاسبة)، جامعة مستغانم، دفعة 2022,2023، ص 37 .

7. دارين شطي، (دور البنوك التجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة حالة بنك القرض الشعبي CPA) مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2015، ص 48.

8. بوحيدة فوزي، (دور الضمانات في تأمين القروض البنكية دراسة حالة CPA وكالة الاغواط)، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، جامعة الاغواط، نقدي و بنكي، سنة 2023 2024، ص، ص، 58,59.

9. ريغي ام الخير، (دور الصيرفة الالكترونية في تحسين جودة الخدمات المصرفية -دراسة حالة بنك CPA- تقرت-)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر -الطور الثاني-، جامعة ورقلة، اقتصاد نقدي و بنكي، 2021 2022، ص 36.

10. بثينة عصامي، (التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمة القرض الشعبي الجزائري cpa)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر، جامعة بسكرة، سنة 2014، ص، ص، 22، 23.

11. بودية فاطمة، بن واضح سنوسي عائشة، (دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاقتصادية في الجزائر)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر، جامعة الشلف، سنة 2023، ص، ص، 7، 8.

12. بثينة عصامي، (التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمة القرض الشعبي الجزائري cpa)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر، جامعة بسكرة، سنة 2014، ص، ص، 152,153.

الملتقيات :

1. مراكشي محمد لمين، بوشلاغم عثمان، بن شهيدة، ورقة بحثية بعنوان، (دور مراقبة التسيير في تفعيل أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر)، ملتقى وطني حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع، جامعة علي لونيسي، البليدة. ص 10.

2. براهيم حياة، جعيج نبيلة، (مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض معدلات البطالة)، ورقة عمل مقدمة في ملتقى دولي بجامعة المسيلة، عنوان الملتقى إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، 15، 16 نوفمبر 2011، ص 10.

3. عجلان العياشي، بن حميدة صونية، (الإطار المؤسسي لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر)، ورقة بحثية، ص، ص 08، 09.

4. حياة نجار، ملكية زغيب، (دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر)، الملتقى الوطني حول البنوك التجارية والتنمية الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 7 و8 ديسمبر 2004. ص 162,163.

المحاضرات :

1. تريكي كرين، محاضرات في مقياس الاقتصاد البنكي 2003

الملاحق

Nom ou raison sociale :

مرفق اسعار

Check-list 3

CREDIT D'INVESTISSEMENT

Documentations	Statut	Observation
1. Demande de crédit, chiffrée et motivée, signée par la personne habilitée ;	☐	
2. Note de présentation de l'entreprise (avec fiche de groupe d'affaire pour les entreprises apparentées), qualification des associés et des dirigeants ;	☐	
3. Etude technico-économique détaillée (désignation des produits, analyse du marché détaillée et chiffrée, analyse commerciale, analyse technique et analyse des rubriques composant l'investissement projeté) ;	☐	
4. Situation patrimoniale des associés ;	☐	
5. Bilans, Tableaux des Comptes de Résultats (TCR) et annexes des trois (03) derniers exercices ainsi que le rapport du Commissaire aux Comptes (SARL dont le Chiffre d'Affaires est supérieur à dix (10) millions de DA et les SPA), pour les entreprises en activité ;	☐	
6. Bilan d'ouverture ;	☐	
7. Bilans et Tableaux des Comptes de Résultats (TCR) prévisionnels sur la période du crédit ;	☐	
8. Budget d'exploitation prévisionnel et plan de trésorerie pour l'exercice ;	☐	
9. Certificat de déclaration d'existence délivré par les services fiscaux ;	☐	
10. Attestation d'affiliation aux caisses de sécurité sociale ;	☐	
11. Copie du NIF et du NIS ;	☐	
12. Copie légalisée des titres de propriété appartenant à l'entreprise et bail de location ;	☐	
13. Statuts de l'entreprise ;	☐	
14. Registre de commerce ;	☐	
15. Certificat de conformité pour les sociétés exerçant l'activité d'importation ;	☐	
16. Toute autorisation d'exploitation spécifique à délivrer par les autorités compétentes.	☐	
17. Plan de financement prévisionnel sur la période du crédit ;	☐	
18. Devis estimatif et quantitatif des travaux réalisés et à réaliser ;	☐	
19. Facture proforma ou contrat définitif des équipements à acquérir ;	☐	
20. Décision d'octroi des avantages fiscaux et parafiscaux de l'Agence Nationale du Développement de l'Investissement (ANDI) ;	☐	
21. Actes de propriété du terrain ou actes de concession en cours de validité ;	☐	
22. Copie du permis de construire et certificat de conformité ;	☐	
23. Expertise de l'unité et des biens pris ou proposés en hypothèque par un cabinet agréé ;	☐	
24. Autorisation de consultation à la Centrale des Risques de la Banque d'Algérie (pour les crédits de deux (02) millions de DA et plus).	☐	
S'agissant des entreprises de bâtiment et travaux publics, en sus des documents exigés ci-dessus, il y a lieu de joindre les documents suivants :		
1. Fiche signalétique actualisée par marché ;	☐	
2. Etat récapitulatif des marchés en cours de réalisation faisant ressortir le montant des marchés, les maîtres d'ouvrage, les travaux restant à réaliser, les délais de réalisation et les délais restant à réaliser ;	☐	
3. Plan de financement cumulé des marchés ;	☐	
4. Liste du matériel de réalisation ;	☐	
5. Certificat de qualification de l'entreprise délivré par les services compétents.	☐	

☐ Cochez si document recueilli

Visa Agence:

Nom ou raison sociale

Check-list 2

CREDIT D'EXPLOITATION : Entreprise en création

Nouvelle domiciliation/Nouvelle relation

Documentations	Statut	Observation
1. Demande de crédit, chiffrée et motivée, signée par la personne habilitée ;	☐	
2. Bilan d'ouverture ;	☐	
3. Bilans et Tableaux de Comptes de Résultats (TCR) prévisionnels et annexes ;	☐	
4. Budget d'exploitation prévisionnel et plan de trésorerie pour l'exercice ;	☐	
5. Certificat de déclaration d'existence délivré par les services fiscaux ;	☐	
6. Attestation d'affiliation aux caisses de sécurité sociale ;	☐	
7. Copie du NIF et du NIS ;	☐	
8. Copie légalisée des titres de propriété appartenant à l'entreprise et bail de location ;	☐	
9. Note de présentation de l'entreprise (avec fiche de groupe d'affaire pour les entreprises apparentées), qualification des associés et des dirigeants ;	☐	
10. Statuts de l'entreprise ;	☐	
11. Registre de commerce ;	☐	
12. Autorisation de consultation à la Centrale des Risques de la Banque d'Algérie (pour les crédits de deux (02) millions de DA et plus);	☐	
13. Certificat de conformité pour les sociétés exerçant l'activité d'importation ;	☐	
14. Toute autorisation d'exploitation spécifique à délivrer par les autorités compétentes.	☐	

☐ Cochez si document recueilli

Visa Agence:

Nom ou raison sociale

Check-list 2

CREDIT D'EXPLOITATION : Entreprise en création

Nouvelle domiciliation/Nouvelle relation

Documentations	Statut	Observation
1. Demande de crédit, chiffrée et motivée, signée par la personne habilitée ;	☐	
2. Bilan d'ouverture ;	☐	
3. Bilans et Tableaux de Comptes de Résultats (TCR) prévisionnels et annexes ;	☐	
4. Budget d'exploitation prévisionnel et plan de trésorerie pour l'exercice ;	☐	
5. Certificat de déclaration d'existence délivré par les services fiscaux ;	☐	
6. Attestation d'affiliation aux caisses de sécurité sociale ;	☐	
7. Copie du NIF et du NIS ;	☐	
8. Copie légalisée des titres de propriété appartenant à l'entreprise et bail de location ;	☐	
9. Note de présentation de l'entreprise (avec fiche de groupe d'affaire pour les entreprises apparentées), qualification des associés et des dirigeants ;	☐	
10. Statuts de l'entreprise ;	☐	
11. Registre de commerce ;	☐	
12. Autorisation de consultation à la Centrale des Risques de la Banque d'Algérie (pour les crédits de deux (02) millions de DA et plus);	☐	
13. Certificat de conformité pour les sociétés exerçant l'activité d'importation ;	☐	
14. Toute autorisation d'exploitation spécifique à délivrer par les autorités compétentes.	☐	

☐ Cochez si document recueilli

Visa Agence:

	MANUEL DES PROCEDURES	Réf : PR020201
	Engagements	Date d'effet : 30/04/2018
	Evaluation du risque crédit	Date de révision :
	Constitution du dossier de crédit	Page 6 sur 9

ANNEXE I : Documents constituant le dossier de crédit

1- CREDITS AUX ENTREPRISES

1.1 – Crédit d'Exploitation

Cas d'une Entreprise en activité : Client domicilié à la Banque pour renouvellement de dossier

- une demande de crédit chiffrée et motivée, signée par la personne habilitée ;
- bilan définitif fiscal et les annexes du dernier exercice, accompagnées du rapport du commissaire aux comptes pour les entreprises (SARL dont le chiffre d'affaire est supérieur à 10.000 MDA et SPA) ;
- bilans et tableaux de comptes de résultats (TCR) prévisionnels ;
- budget exploitation prévisionnel et le plan de trésorerie pour l'exercice ;
- situation comptable datant de trois mois pour les dossiers présentés au 2ème semestre ;
- attestation fiscale récente apurée et déclaration fiscale du dernier exercice ;
- attestation parafiscale récente et apurée ;
- copie légalisée des titres de propriétés appartenant à l'entreprise et bail de location ;
- note de présentation de l'Entreprise, qualification des associés et des dirigeants ;
- un plan de charge détaillé par le client et le produit ;
- un programme d'importation et plan de financement (entreprise industrielle ou commerciale)
- Statut et registre de commerce en cas de changement entre les exercices ;

Cas d'une Entreprise en activité : nouvelle domiciliation

Additivement aux documents déjà cités, il ya lieu de compléter ~~votre~~ le dossier par les documents ci-après:

- Bilans, Tableaux de comptes de résultats (TCR) et annexes des trois derniers exercices ainsi que le rapport du Commissaire aux comptes ;
- Bilans de clôture ;
- Statuts de l'entreprise ;
- Registre de commerce.

Cas d'une création d'une nouvelle Entreprise : nouvelle domiciliation (nouvelle relation)

- Une demande de crédit chiffrée et motivée, signée par la personne habilitée ;
- Bilan d'ouverture ;
- Bilan, Tableaux de comptes de résultats (TCR) prévisionnel ;
- Budget exploitation prévisionnel et le plan de trésorerie pour l'exercice ;
- Certificat de déclaration d'existence délivré par les services fiscaux ;
- Attestation d'affiliation aux caisses de sécurité sociale ;
- Copie légalisée des titres de propriétés appartenant à l'entreprise et bail de location ;
- Note de présentation de l'entreprise, qualification des associés et des dirigeants ;
- Statuts de l'entreprise ;
- Registre de commerce.